Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education

Syrian Virtual University

MBA

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الافتراضية السورية

ماجستير إدارة الاعمال

مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمالMBA

الديون المتعثرة ومعالجتها في المصارف الخاصة السورية في ظل الأزمة

إشراف الدكتور: أحمد فايز الطباع

إعداد الطالب سليمان محمود الإبراهيم

SLEMAN-81864

S17-2017

صفحة لجنة الحكم

الجامعة الافتراضية السورية

ماجستير في إدارة الأعمال

اسم الباحث: سليمان الإبراهيم

عنوان البحث: بحث عن الديون المتعثرة ومعالجتها في البنوك الخاصة السورية في ظل الأزمة.

"مشروع بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال"

لجنة المناقشة و الحكم على الرسالة:

1. الأستاذ الدكتور
2. الأستاذ الدكتور
3. الأستاذ الدكتور

تاريخ المناقشة / /2018

القرار و الملاحظات

إهـــــــــداء

إلى من أضاءا الدرب بحكمتهما و صبرهما...

وإلى قدوتي ومثلي الأعلى في حياتي...

أبي الغالي..... وأمي الحبيبة.....

وإلى أخوتي الأعزاء دعامتي وسندي في الظروف الصعبة....

إلى أصدقائي وصديقاتي وكل من وقف بجانبي

إلى كل من ذكرت ونسيت، أهدي هذا الجهد المتواضع،

سائلاً المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما

علمنا، وأن ينفع به غيرنا....

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً على فضله وتوفيقه للإتمام هذا البحث.

أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى:

الدكتور أحمد الطباع لتفضله بالإشراف على هذا البحث، ولما بذله من وقت وجهد في تقديم الدعم والتوجيه اللازم طيلة فترة البحث.

وأتقدم بالشكر الجزيل لإدارة برنامج ماجستير إدارة الأعمال وأعضاء هيئة التدريس أخص بالشكر مدير البرنامج لتعاونه المستمر واستجابته لمقترحاتنا.

وأتقدم أيضاً بوافر التقدير والاحترام للجنة المناقشة الأفاضل الذين أتمُّوا هذا البحث المتواضع بمناقشتهم الكريمة وإثراءهم البحث بملاحظاتهم وتوجيهاتهم

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم بإعداد هذا البحث سواء بالخبرة أو الملاحظات أو توفير المعلومات والبيانات المطلوبة.

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
صفحة لجنة الحكم	ب
إهـــــــــداء	ت
شكر وتقدير	ث
قائمة المحتويات	ج-ح
قائمة بالأشكال	خ
قائمة بالجداول	د
ملخص البحث بالعربيـــــــة	ذ
ملخص البحث باللغة الانجليزيـــــــــة	ر
الفصل الأول: الفصل التمهيدي:	
المقدمة	2
اشكالية البحث	3
أسئلة البحث	3
مبررات اختيار الموضوع	4
فرضيات البحث	4
أهداف البحث	5
حدود البحث	5
أهمية البحث	5
منهجية البحث	6
الاساليب الإحصائية المستخدمة في البحث	6
مجتمع البحث وعينة البحث	7-6
الدراسات السابقة	16-8
التعليق على الدراسات السابقة	17
الفصل الثاني: الائتمان المصرفي	
تمهيد	19
المطلب الأول: ماهية الائتمان	19
أولاً: تعريف الائتمان	20-19
ثانيا: أهمية الائتمان	22-20
ثالثاً: إجراءات وخطوات منح التسهيلات المصرفية	27-22

المطلب الثاني: أنواع التسهيلات الائتمانية	27
أولاً: التسهيلات الائتمانية المباشرة	29-27
ثانياً: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	31-29
المطلب الثالث: تصنيفات التسهيلات الائتمانية	31
أولا: تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب معيار الزمن	32-31
ثانياً: تصنيفات تتعلق بالصيرفة الاسلامية	35-32
ثالثا: تصنيف التسهيلات من حيث الغرض منها أو النشاط الاقتصادي	35
الفصل الثالث: الديون المتعثرة ومعالجتها	
تمهيد	37
المطلب الأول: ماهية الديون المتعثرة	37
أولاً: تعريف الديون المتعثرة	37
ثانياً: أنواع التعثر أو الفشل:	39-38
ثالثًا: مراحل التعثر المالي:	42-39
المطلب الثاني: مسببات الديون المتعثرة	42
أولاً: أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية	43-42
ثانياً: مؤشرات تعثر التسهيلات المصرفية	46-44
ثالثاً: الآثار السلبية للتعثر على المصارف	47-46
المطلب الثالث: معالجة الديون المتعثرة	47
اولاً: مراحل تعثر التسهيلات المصرفية	49-47
ثانياً: إستراتيجيات معالجة الديون المتعثرة	50
ثالثاً: آليات إدارة التسهيلات المصرفية المتعثرة	51-50
رابعاً: دور مصرف سورية المركزي بالمعالجة في ظل الأزمة	58-52
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية النتائج والتوصيات	**79-59**
خاتمة	**80**
المراجع و الملاحق	**92-81**

قائمة بالأشكال

رقم الشكل	الموضـــــــــــوع	الصفحة
1	نموذج الائتمان المعروف ب 5C'S	25
2	إجراءات وخطوات منح التسهيلات المصرفية	27
3	أنواع التسهيلات الائتمانية	31
4	تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب معيار الزمن	32
5	تصنيفات تتعلق بالصيرفة الاسلامية	35
6	تصنيف التسهيلات من حيث الغرض منها أو النشاط الاقتصادي	35
7	مراحل تعثر التسهيلات المصرفية	48
8	آليات إدارة التسهيلات المصرفية المتعثرة	51

قائمة بالجداول

رقم الجدول	الموضـــــــــــوع	الصفحة
1	مجتمع البحث	7
2	تصنيفات الديون	41
3	مجالات استبانة الدراسة وعباراتها	60
4	توزع أفراد العينة حسب الجنس	61
5	توزع أفراد العينة حسب العمر	61
6	توزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	61
7	توزع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	62
8	مقياس ليكرت الخماسي	62
9	حساب المتوسطات الحسابية	62
10	حساب الأوساط الحسابية الموزونة	63
11	تحليل عبارات أثر قرار التمويل والدراسة الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية	64
12	تحليل عبارات أثر اعتماد الضمانات المقدمة من العملاء على تعثر التمويل	66
13	تحليل عبارات أثر المشروع الممول ونوعه في تعثر التسهيلات الائتمانية	67
14	تحليل عبارات الدور الذي تلعبه الظروف الأمنية والسياسية في تعثر التسهيلات الائتمانية	70
15	تحليل عبارات الدور الذي تلعبه الظروف والقرارات الاقتصادية وتقلبات أسعار الصرف في تعثر التسهيلات الائتمانية	71
16	تحليل عبارات بالدور الذي تلعبه القوانين والتشريعات الناظمة لسياسة النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي	72

ملخص البحث بالعربيــة

استهدف هذا البحث التعرف على أهم عوامل وأسباب تعثر الديون في المصارف السورية الخاصة (تقليدية كانت أم إسلامية) إضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل عامل من هذه العوامل وسواء كان عاملاً داخليا متعلقاً بالمصرف وسياسته الائتمانية أم خارجياً متعلقا بالظروف الخارجية المحيطة بعمله وكل ذلك لتمكين المصارف من التركيز على طرق علاج هذه الديون وحتى الوقاية منها. استخدم هذا البحث المنهج الوصفي وتم جمع البيانات من خلال الاستبيانات التي وزعت على مجموعة من موظفي الائتمان بالمصارف السورية الخاصة وعلى اختلاف خبراتهم ومناصبهم الوظيفية وعلى مجموعة من العملاء الذين تعثروا أو يواجهون التعثر حالياً.

تم من خلال هذا البحث الاجابة على التساؤلات ذات الصلة بأسباب التعثر والتي تم تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

قسم يتعلق بالظروف الخارجية المحيطة بالمصرف من قرارات اقتصادية وظروف أمنية وصولاً للقوانين والتشريعات الناظمة لسياسة النقد والتسليف. وقسم ثاني يتعلق بالمصارف وبقرارات التمويل والدراسة الائتمانية و لاعتماد الضمانات المقدمة من العملاء وصولاً إلى أثر المشروع الممول ونوعه، وأبرز البحث العوامل وأثرها الأكثر أهمية داخل كل قسم من العبارات (أسئلة الاستبيان) حيث أوضحت نتائج البحث أن العوامل الداخلية كقرار منح التمويل والدراسة الائتمانية ذات الصلة الأثر الأكبر في تعثر هذه التسهيلات كعدم توفر بيانات مالية حقيقية وسوء التحليل وضعف المتابعة قبل وبعد المنح بالاضافة لاعتماد الضمانات كبديل عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، في حين أن الظروف الأمنية وظروف الحرب السياسية والاقتصادية والقانونية أيضاُ تؤثر وبشكل مباشر بنشوء التعثر وعدم المقدرة على معالجته أو الحد من تفاقمه لما لها من دور في نشر الفوضى وعدم الاستقرار على جميع المستويات والاضرار بالعميل ومنشآته ومستودعاته وبالعمال والموظفين العاملين وحتى بالبنى التحتية

أخيرا قدم الباحث توصيات كان من أهمها: ان تولي المصارف الخاصة الاهتمام بالغرض من تقديم التسهيلات والتركيز على الدراسة الائتمانية والجدوى الاقتصادية والقيام بزيارات ميدانية للمشاريع قبل وبعد المنح، والاهتمام بالكوادر المصرفية وتأهيلها وتفعيل دور الرقابة، والعمل من قبل المعنيين على تحسين الواقع الأمني والسياسي الذي سينعكس ايجابا على الجانب الاقتصادي وعلى كافة الاصعدة الاخرى، وأن تتمتع التشريعات وقرارات مصرف سورية المركزي بالسرعة والمرونة الكافية لمواكبة التطورات الجارية والمحافظة على استقرار سعر الصرف واستقرار بيئة العمل المصرفية.

Abstract

The aim of this study is to identify the main factors and causes of debt default in the private Syrian banks (conventional or Islamic), as well as determining the relative importance of each of these factors, whether it is an internal factors related to the bank and its credit policy or external factors related to the external circumstances surrounding its work. Focus on ways to treat these debts and even prevent them. This research used the descriptive approach. The data were collected through questionnaires distributed to a group of credit officers in the private banks of Syria, with their varience of experience and positions, and a group of clients who have failed to pay off or are currently facing defaulting.

This research was conducted to answer the questions related to the causes of defaulting, which were divided into two main sections:
A section related to the external circumstances surrounding the bank, it consists of economic decisions and security conditions and the laws and regulations governing monetary and credit policy. And the second section related to banks and the decisions of financing and the credit study and the adoption of guarantees provided by customers, also the impact of the funded project and his type.
The study highlighted the factors and their most important impact within each of the statements. The results showed that the internal factors such as the decision of granting and the related credit study have the greatest impact on the failure of these facilities such as lack of real financial data, poor analysis and poor follow- As an alternative to the feasibility study of the project, while the security conditions and circumstances of war: political, economic and legal conditions, also have direct affects the emergence of stumbling and the inability to address or reduce the aggravation because of their role in spreading chaos and instability and cause of damages to the client and its installations and its warehouse workers and workers, employees, and even the infrastructure.

Finally, the researcher presented recommendations, the most important of them were: that the private banks must take care of the purpose of providing facilities and focus on the study of credit and economical feasibility and must do “field visits” to projects before and after granting, and pay attention of banking cadres and rehabilitation them and activate the role of oversight, and work by the concerned to improve the security and political situation, which will reflect On the economic side and on all other levels, and that the legislation and decisions of the Central Bank of Syria must have the speed and flexibility to keep pace with current developments and maintain the stability of the exchange rate and stability of the banking environment.

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

مقدمة:

يشكل الجهاز المصرفي وفعاليته أداة هامة لحماية الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي المستديم، فهو الشريان للنظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على جميع النواحي الاقتصادية والمالية من خلال الدور الذي يلعبه بتعبئة المدخرات وتوظيفها على شكل تسهيلات ائتمانية أو تمويلات أو قروض طويلة وقصيرة الاجل، كما أن فعالية هذا الجهاز تساعد على استقطاب الاستثمارات والمدخرات لتغطية احتياجات التنمية.

لقد شهدت جميع القطاعات بما فيها القطاع المصرفي في سورية العديد من التطورات خلال سنوات الأزمة التي تمر بها سورية والتي أثرت على عملها بشكل مباشر وأدت إلى خسائر مالية كبيرة، بالاضافة إلى خسارة الكوادر البشرية وهجرة الكفاءات والخبرات، وانخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الاجنبية، وبالاطلاع على واقع المصارف السورية من بنوك عامة وخاصة واسلامية نراها تعاني من مخاطر الديون المتعثرة وذلك نتيجة التحديات التي لا يزال يعاني منها الاقتصاد السوري نتيجة الحرب المفروضة على سورية وإجراءات الحصار والعقوبات المفروضة على الشركات والمؤسسات والافراد، وعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك وفشلهم في إدارة أموالهم أو مواجهة تداعيات الأزمة ونتائجها، حيث واجهت المصارف هذه الآثار السلبية للحرب بجميع أشكالها.

دراسة ظاهرة الديون المتعثرة ومعالجتها أمر بالغ الاهمية لأنها أي الديون، تعد عبئاً على خزينة الدولة من حيث أنها تؤدي إلى انخفاض الايرادات الضريبية، وذلك بسبب توقف النشاط التجاري للعملاء المتعثرين، وتشكل مشكلة رئيسية تعاني منها كافة المصارف السورية لما لها من أثر سلبي على الإيرادات والسيولة وبالتالي الربحية وعلى الأداء برمته، ولأن عدم معالجة هذه الديون ومواجهتها سيؤدي بالنهاية إلى خسارات كبيرة ومتتالية للقطاع المصرفي وزيادة نسبة المخاطرة وسينجم عنه انخفاض الثقة وحجم الودائع بالنسبة للعملاء مما يترتب عليه انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، الأمر الذي دفع معظم المصارف بمافيها مصرف سورية المركزي إلى دراسة سياساتها وإجراءاتها الائتمانية والرقابية، لتتناسب مع المتغيرات، وللمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين.

وبناء على ما ذكر أعلاه وحيث أن ظاهرة الديون المتعثرة تشكل عبئاً على الدائن والمدين في آن معا ونظراً لما يعانيه الجهاز المصرفي من مشاكل عديدة، خاصة في ظل الأزمة والظروف السياسية والاقتصادية، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة الديون المتعثرة وارتفاع حجم مخصصاتها وحيث أن

المصارف السورية تسعى إلى تقليل حجم الخسائر وزيادة الأرباح واستثمار أموالها وعدم تضييع فرص بديلة لاستثمار هذه الأموال المتعثرة خاصة مع التوجه الحالي في سورية باتجاه التعافي وإعادة الإعمار.

ثانيا: إشكالية البحث

كما أسلفنا فإن آثار وتداعيات الديون المتعثرة وبكافة أشكالها سواء كانت تسهيلات ائتمانية أم قروض تجزئة بانواعها تطال جميع القطاعات وخصوصا القطاع المعني بشكل مباشر وهو المصارف الخاصة العاملة في سورية، هذه الديون التي تخرج قسماً كبيراً من أموال المصارف والمودعين والمساهمين من عجلة الاقتصاد وتحرم أصحابها من الاستفادة منها بالشكل المطلوب، ونزيد على ذلك اضطرار المصارف إلى زيادة نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة هذه المشكلة، وكذلك الخسائر الناتجة عن عدم التسديد لهذه الديون تؤثر على احتياطيات أو رأسمال المصرف وعلى سيولته وقد تؤدي به إلى الإفلاس، بالاضافة إلى زيادة النفقات حيث تضطر اليوم المصارف السورية إلى توظيف فريق عمل كامل ليقوم باجراءات المتابعة القانونية والتحصيل وتقديم التقارير والمتابعة بالاضافة لزيادة الاعمال المطلوبة من الوزارات واصدار قرارات ودراسات وتعاميم لتسهيل تحصيل هذه الديون واتخاذ الإجراءات لمواجهتها.

خلال سنوات الأزمة التي تمر بها سورية زادت التسهيلات المصرفية المتعثرة وأصبحت هذه الظاهرة جديرة بالمراجعة والبحث والتحليل والتقييم، والبحث عن أساليب جديدة لمراجعة التسهيلات والقروض الممنوحة بشكل دوري، وإيجاد الحلول الجذرية لمعالجتها، واتخاذ تدابير احترازية وقائية للحد من التعثر، والبحث في أسبابه وهل هي نتيجة لسياسات الائتمان المصرفية المتبعة بالمصرف؟ أم نتيجة لضعف المراقبة والمتابعة وعدم فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي؟

أم هل هي نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد والتغيرات السياسية والاقتصادية، أم هي نتيجة لعوامل أخرى؟

أسئلة البحث:

قسمت اسئلة البحث إلى قسمين:

قسم يتعلق بالظروف الخارجية المحيطة بالمصرف:

1- ما هو الأثر الذي تلعبه الظروف والقرارات الاقتصادية وتقلبات أسعار الصرف في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة ؟

2- ما هو الأثر الذي تلعبه الظروف الأمنية والسياسية في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة ؟

3- ماهو الأثر الذي تلعبه القوانين والتشريعات الناظمة لسياسة النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي بما يتعلق بالديون المتعثرة ومعالجتها؟

القسم الثاني قسم داخلي يتعلق بالمصارف:

1- هل يوجد لقرار التمويل والدراسة الائتمانية أثر في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة ؟

2- هل لاعتماد الضمانات المقدمة من العملاء أثر على تعثر التمويل في المصارف السورية الخاصة؟

3- ما هو أثر المشروع الممول ونوعه في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة؟

مبررات اختيار الموضوع:

إن **مبررات** اختيار الموضوع المدروس متعددة وكثيرة ونذكر من أهمها:

أ. تزايد ظاهرة الديون المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل سواء كانت على مستوى البنك أو على مستوى العملاء أو على مستوى الاقتصاد والدولة ككل.

ب. ازدياد الديون المتعثرة طرح عدة تساؤلات عن الأسباب، الحلول الممكنة، ودورالمصارف ومصرف سورية المركزي والحكومة لحماية أموال المودعين والمحافظة على استقرار النظام المالي والمصرفي السوري.

ت. كيفية معالجة الديون المتعثرة، والتعلم من تجاربها في المستقبل

ث. قلة الدراسات المتخصصة والمتعمقة في مجال دراسة ومتابعة الديون المتعثرة خاصة في ظل الأزمة السورية.

فرضيات البحث:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه الظروف والقرارات الاقتصادية وتقلبات أسعار الصرف في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه الظروف الأمنية والسياسية في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه القوانين والتشريعات الناظمة لسياسة النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي بمايتعلق بالديون المتعثرة ومعالجتها.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر قرار التمويل والدراسة الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر اعتماد الضمانات المقدمة من العملاء على تعثر التمويل في المصارف السورية الخاصة

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر المشروع الممول ونوعه في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة.

أهداف البحث:

للدراسة أهداف عديدة يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال:

1. تحديد أسباب تعثر الديون والعوامل المؤثرة في تزايدها، وتأثير الأزمة المباشر والغير مباشر في المصارف السورية الخاصة.
2. إيجاد العلاقة بين العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية والتعثر المصرفي.
3. تحديد أهم الإجراءات الرقابية والاحترازية والوسائل الكفيلة للحد من مشكلة الديون المتعثر ومعالجتها (من وجهات نظر عديدة محللون ماليون وضباط تمويل ومستشارون قانونيون).

حدود البحث:

لحل الإشكالية المطروحة وبلوغ أهداف البحث تم رسم حدود البحث لهذا الموضوع بالتطرق إلى القروض المتعثرة الأسباب والآثار، وأهم الأساليب والطرق الوقائية والعلاجية للظاهرة، حيث تم إجراء دراسة ميدانية على بعض المصارف الخاصة السورية

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذه البحث من خلال النقاط التالية:

1. قلة الدراسات الميدانية للمصارف السورية الخاصة والحاجة الملحة وخصوصا خلال الفترة الحالية والفترة القادمة المتعلقة بإعادة الاعمار في سورية.
2. ظروف البحث الحالي مختلف مع اي بحث اخر منشور في العالم العربي لاختلاف ظروف الأزمة السورية عن غيرها من الأزمات والحروب.
3. الأثر السلبي للديون المتعثرة على ربحية البنوك والاقتصاد الوطني.
4. تساهم هذه البحث في تحليل والكشف عن حقيقة الوضع الائتماني للمصارف السورية الخاصة.
5. تعطي الفرصة للمعنيين من موظفين ومدراء ومسؤولين وباحثين، لتقديم مقترحاتهم وتوصياتهم ذات الصلة بعمل المصارف أو حتى بالقوانين المعمول بها.

منهجية البحث:

وتتضمن منهجية البحث مايلي:

1. جمع البيانات:

تم جمع البيانات اللازمة لهذه البحث من مصدرين أساسيين هما:

أ. المصادر الأولية:

هذه المصادر تمثلت في استبيان البحث الذي صمم للتعرف على أسباب تعثر الديون والعوامل المؤثرة حيث احتوت الاستبانة على مجموعة من العبارات الموجهة إلى متخذي قرار الائتمان بشكل عام بالمصارف السورية الخاصة وفي ستة مجالات تضمن الظروف الداخلية للمصرف بالاضافة للظروف الخارجية المحيطة.

ب. المصادر الثانوية:

تم الاسترشاد بأهل الخبرة المصرفية والعاملون في المصارف السورية وتم استعراض أدبيات الدراسة والجانب النظري حيث تم الاعتماد على المصادر الثانوية من خلال الدراسات السابقة بهذا المجال إن كان دراسات عربية أو أجنبية من خلال المراجع المحكمة والكتب والمؤلفات والمجلات المصرفية والتقارير والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

- مجتمع البحث وعينة البحث:

أ- مجتمع البحث:

يتكون من المصارف الخاصة العاملة في سورية سواء أكانت مصارف تقليدية أم اسلامية وعددها 14.

الجدول رقم /1/

مصارف تقليدية	مصارف اسلامية
بنك سورية والمهجر	بنك البركة سورية
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك سورية الدولي الإسلامي
بنك قطر الوطني- سورية	بنك الشام
بنك عودة سورية	
بنك بيمو السعودي الفرنسي	
البنك العربي- سورية	
بنك بيبلوس سورية	
بنك الأردن سورية	
بنك سورية والخليج	
بنك الشرق	
فرنسبنك - سورية	

ب .عينة الدراسة:

عينة الدراسة اشتملت فقط على موظفي الادارات العامة لبعض المصارف (بنك البركة وبنك سورية والمهجر وبنك سورية والخليج - المصرف الدولي للتجارة والتمويل) في محافظة دمشق، وقد تم توزيع 50 استبيان عليها وقد وزعت الاستبانة على من لهم علاقة في منح التسهيلات أو تحليلها واتخاذ القرار الائتماني فيها، وهؤلاء هم:

1- مدراء الادارات ذات الصلة (ائتمان – مخاطر – مراقبة شؤون الائتمان)
2- مشرفي أقسام التسهيلات الائتمانية في كل مصرف
3- محللي الائتمان والمخاطر في المصارف

الدراسات السابقة:

1. **الدراسات العربية**

أ. دراسة عليش، (2002)

تناول هذا البحث تعثر سداد المديونية واثره على الجهاز المصرفي لحالة ثلاثة بنوك خلال الفترة 1994 - 2000 مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي حيث اثبتت الدراسة ان التعثر ظاهرة سلبية الحقت بالجهاز المصرفي خسائر كبيرة واثرت على عامة الاقتصاد السوداني ويرجع ذلك إلى ضعف وقصور إدارة المصارف وعدم جدوى مشروعات العملاء والمشاكل الهيكلية للاقتصاد السوداني.

أوصى البحث بضرورة الاهتمام بمتابعة التعثر المبكر لدى العملاء وعدم التركيز على الضمانات الشخصية ومطالبة العملاء بدراسة الجدوى وتحليل القوائم المالية والتأكد من خبرة العملاء في النشاط الممول والاهتمام بمعالجة الخصصة والمواصلة في سياسة الدمج.

أما الفرضيات فتمثلت في الاهتمام بمتابعة التعثر المبكر لدى العملاء يؤدي إلى معرفة الموقف المالي بصورة مبكرة وتفادي خطر التعثر وعدم التركيز على الضمانات الشخصية يعتبر من أهم مسببات التعثر المالي ومطالبة العملاء بدراسة الجدوى وتحميل القوائم المالية لتفادي الفشل الاقتصادي ومن ثم التعثر المالي.

تمثلت الأهداف في تسليط الضوء على خبرة العملاء في النشاط الممول وإلقاء الضوء على دراسات الجدوى وتحميل القوائم المالية.

الدراسة التطبيقية في هذه الدراسة أظهرت دور إدارة المخاطر في تقليل حجم الديون المتعثرة وتعكس أثر البنك ودوره في تقليل الديون المتعثرة.

ب. دراسة ربابعة، (2003)

تمثلت مشكلة البحث في تزايد عدد شركات المساهمة العامة الأردنية المتعثرة بخاصة منذ بداية العام 1990-1999 م، وتركز هذا التعثر بشكل خاص في قطاعي الصناعة والخدمات مما دفع بالباحث إلى دراسة هذين القطاعين حيث لا توجد في الأردن دراسات تعالج موضوع التعثر باستخدام نموذج متكامل وخاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات منفرداً وفي قطاع الصناعة والخدمات مجتمعين، فقد رأى

الباحث ضرورة تطوير نموذج رياضي يعتمد على مجموعة من المتغيرات للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الأردنية.

هدف البحث إلى استخدام المتغيرات المالية لتطوير نموذج مكون من مجموعة من المتغيرات يكون لكل متغير وزنه الذي يعبر عن درجة أهميته في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الأردنية العامة في قطاعي الصناعة والخدمات وبعد ذلك سيتم تطبيق النموذج المطور على الشركات المتعثرة قبل تعثرها بعد سنوات.

بالإضافة إلى إختباره عينة أخرى من الشركات المتعثرة يقابلها عينة من الشركات الناجمة المماثمة لها، وذلك لإختبار دقة النموذج في التوقع بالتعثر.

نتائج البحث تمثلت في أن النموذج المطور لقطاع الصناعة منفرداً استطاع التنبؤ بالتعثر بنسبة (100%، 93.3%، 86.6%) للثلاث سنوات على التوالي قبل التعثر، والنموذج المطور لقطاع الخدمات منفرداً استطاع التنبؤ بالتعثر بنسبة (100%، 100%، 95%) للثلاث سنوات قبل التعثر على التوالي ، والنموذج المطور لقطاعي الصناعي والخدمات مجتمعين استطاع التنبؤ بالتعثر بنسبة (100%) للثلاث سنوات قبل التعثر على التوالي، استطاع النموذج المطور التمييز بين الشركات في عينة الإختبار ضمن مجموعتين الشركات الناجمة بدقة والمتعثرة واثبت النموذج المطور مقدرته على التنبؤ بالتعثر ولعدة سنوات قبل التعثر.

أوصى البحث بالتوسع في مجال التحليل المالي ودراسة علمية التنبؤ للقطاعات الأخرى (البنوك، والمؤسسات المالية ، شركات التأمين) وإيجاد مركز محسوب للمعلومات يسهل الرجوع إليه ويخدم المستثمرين والباحثين وطلبة الجامعات والمعاهد، ويشمل المركزي كافة المعلومات عن الشركات المساهمة العامة ويفضل أن تكون هذه المعلومات مرتبطة بشبكة معلوماتية، حيث يسهل الرجوع إليها.

ت. دراسة عمر (2003)

تناولت هذه الدراسة التسهيلات المتعثرة من خلال توزيع استبانة الدراسة على مسؤولي التسهيلات الائتمانية، وكان مجتمع الدراسة متمثل في مدن الضفة الغربية بفلسطين، وتمثلت العينة في المصارف العاملة في كل من جنين ونابلس ورام الله والخليل وخلص الباحث إلى **مجموعة من النتائج منها:**

1. تبين أن للبنك مساهمة كبيرة في تعثر الديون تصل إلى نسبة 7.31% وإدارة العميل بنسبة 35% والعوامل الأخرى بنسبة 1.33%.

2. أن أكثر العوامل المتعلقة بالبنك وتسبب التعثر هي منح تسهيلات بناء على علاقات شخصية بنسبة 80%.
3. ومن ناحية العميل ضعف إدارة الشركة والإدارة المالية بنسبة 6.87 %
4. العوامل الأخرى، هي الظروف والاغلاقات المتواصلة بنسبة 85%

أما في مجال التوصيات، فهي:

1. ضرورة تدريب الكوادر البشرية مصرفياً
2. ضرورة إعداد الدراسات الائتمانية المستوفية جميع شروط النجاح والدقة.
3. توثيق التسهيلات الممنوحة وضمانها قبل المنح.
4. ضرورة المتابعة الميدانية للمشاريع الممولة من البنك.

ث. الخزرجي (2004[1])

تناولت هذه الدراسة عدة محاور، كان من أهمها تحليلات إحصائية عن الديون المتأخرة وجاءت في بعض المصارف العراقية، وأسباب عدم تسديدها في الفترة ما بين 1999- 2004.

أهمية هذه الدراسة أنها جاءت بعد حرب الخليج، وقد أظهرت التحليلات الرقمية أن هناك زيادة مضطردة في نسبة الديون المتأخرة إلى نسبة الائتمان المصرفي في بعض المصارف العراقية، وذلك يرجع إلى ظروف العراق بعد حرب الخليج.

أما بخصوص الأسباب التي أدت إلى تعثر هذه الديون فقد كان من ضمنها الأسباب التالية:

1. أسباب فنية.
2. أسباب إدارية.
3. سياسات الإقراض وأساليب العمل.
4. الأخطاء المتعمدة.

وهناك أسباب أخرى تتعلق بالزبائن، وأسباب أخرى تتعلق بالظروف الاقتصادية والسلطات النقدية.

وأخيراً خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها:

[1] بعنوان "مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف العراقية"

1. أن تتتبع المصارف الأسس السليمة عند تقديم الائتمان بوضع سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة وان يتم الاستعلام عن الزبائن بدقة ومن مختلف المصادر وألا يكون الاستعلام روتينياً.
2. تطبيق القوانين التي تحدد نسبة الائتمان الممنوح لكل زبون بما لا يتجاوز نسبة من رأس المال لكل مصرف.
3. أن تعتمد خطة الائتمان السنوية لكل مصرف على مقدار الديون المتأخرة التسديد، وأن يتم تخفيض حجم الائتمان للمصارف التي لديها رصيد كبير من الديون المتعثرة، ولا يزداد السقف الائتماني إلا للمصارف النشطة في تحصيل الديون.
4. تغيير الأسلوب المتبع حالياً في احتساب التقدير الكلي للزبون على أساس ممتلكاته الشخصية من عقار أو سكن أو سيارات، والاقتصار على موجوداته المتعلقة بالنشاط الذي يمارسه فقط.

ج. دراسة زايدة (2006)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ألا وهي ظاهرة " تعثر التسهيلات الائتمانية".

وقد تم الحديث عن أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء البنوك في الفترة ما بين 2000 إلى 2005 بشكل عام وتم الاستنتاج؛ بأن هناك العديد من العقبات التي تواجه السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، والتي بدأ تفاقمها مع بداية انتفاضة الأقصى وعلى حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، من خلال عرض كشف الديون المصنفة من العام 2001 حتى 2005، وكان من الواضح أن هناك ديون متعثرة بدون شك لدى كل البنوك، تفاوتت ما بين البنوك الوطنية والوافدة، وذلك اعتماداً على المخصصات الخاضعة لهذه الديون وكبر حجمها.

وتضمنت هذه الدراسة أيضاً استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال استبيان الدراسة، وتم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها:

الأوضاع السياسة والاقتصادية المتردية، بعيداً عن الأسباب الائتمانية الأخرى، ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها.

أوضحت الدراسة أن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، في السنوات من 2000 حتى 2003 من أكثر السنوات تعثراً في المصارف.

أما بالنسبة لأهم التوصيات فقد كانت متمثلة:

ضرورة تبني المصارف العاملة في فلسطين إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض المصارف، على أن تكون موارده استقطاعات تدفعها المصارف من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها، ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي كمؤسسة ضمان الودائع وسوق الأوراق المالية وغيرها.

ح. دراسة العربيد (2007[1])

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة بين عامي 1998- 2005 اعتماداً على البيانات المالية لتلك الفترة، ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة القروض المتعثرة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى:

وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقا للمعايير والأعراف الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض، مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر.

وخلصت الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات يمكن أن تساهم في تحسين الدراسات الائتمانية اللازمة وتطورها وتفعيلها لاتخاذ قرار الإقراض المناسب أهمها:

1. على إدارة الائتمان في المصرف الصناعي أن تمنع تحول الائتمان إلى دين متعثر من خلال المتابعة الميدانية والمستمرة لأعمال العميل والاستفادة من مشرات التحليل المالي
2. الاهتمام بتحليل المخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من خلال قيام إدارة الائتمان بإعادة تقييم الضمانات العينية باستمرار ومتابعة القروض بعد منحها.
3. على المصرف الصناعي إعادة جدولة الديون المتعثرة بإعداد برنامج جديد لسداد المديونيات بإطالة أمد أو اجل السداد.

[1] دراسة - نضال العربيد - دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري وهي من الدراسات القليلة جداً التي تناولت دراسة التعثر في المصارف السورية

4. بالاضافة لضرورة استقطاب الخبرات الفنية القادرة على ادخال انظمة العمل الحديثة في المصرف وتطبيقها واحداث قسم خاص بالتحليل المالي مؤهل يكون رافداً ومساعداً لاتخاذ القرار التمويلي السليم.

خ. دراسة حسين، (2008)

تمثلت مشكلة البحث في إعتماد البنوك في دولة اليمن العربية على التحليل المالي لصنع القرارات الائتمانية دون الإهتمام به في عملية التنبؤ بالتعثر لتلك البنوك.

تلخصت فرضيات البحث في إجراء التحليل المالي بصورة مبكرة يؤدي الي اتخاذ قرار رشيد لمنح التمويل، وإجراء التحليل المالي بصورة مبكرة يعمل على كشف مواضع الخلل في المشروع المطلوب له التمويل، وإجراء التحليل المالي يقلل من حجم مشكلة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي.

دور التحليل المالي في صنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر

هدف البحث إلى التعرف على مدى إعتماد البنوك التجارية اليمنية على استخدام التحليل المالي لاتخاذ القرارات الائتمانية وأسباب عدم إعتماده بصورة أوسع في التنبؤ بالتعثر المالي لتلك البنوك.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث عدم استخدام التحليل المالي سيتنتج عنه مجموعة من المشاكل لعل أهمها صعوبة إتخاذ القرار الائتماني، زيادة المخاطرة، إزدياد حجم الديون المتعثرة، كما توصل الباحث إلى عدم وجود الكادر المؤهل للقيام بعملية التحليل المالي.

قدم الباحث مجموعة من التوصيات أبرزها:

ضرورة زيادة الإهتمام بالتحليل المالي من خلال تدريب موظفي الائتمان على إجراء التحليل المالي وضرورة قيام البنك بعقد دورات في مجال التحليل المالي، وخاصة مجال التنبؤ بالتعثر وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات وضرورة وجود نظام قضائي عادل يبت في القضايا المصرفية بشكل سريع وخصوصاً قضايا البنوك مع التجار وكذلك الشركات وضرورة تعيين موظفين مؤهلين خاصة القائمين بعملية التحليل المالي.

د. دراسة النويري، (2010)

تناول البحث مشكلة التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان. حيث تمثلت مشكلة البحث في إرتفاع حجم القروض المتعثرة في البنوك السودانية الأمر الذي يترتب

عليه آثار سلبية على توظيف الأموال في البنوك لحجم الائتمان الممنوح لعملائها فضلاً عن إنخفاض أرباح البنوك نتيجة لاقتطاع جزء من الأرباح لتدعيم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أي القروض المتعثرة.

هدف البحث إلى بيان وتعريف أسباب التعثر في سداد القروض وأثره على الجهازالمصرفي والوضع الاقتصادي بالسودان، واهتم بمعرفة الأسباب الناجمة عن إنتشار التعثر في سداد القروض وإضعافه للأداء المالي للمصارف التجارية، والأثر الذي تحدثه إدارة المخاطر بالمصارف على تقليل حجم الديون المتعثرة أو التمويل المصرفي المتعثر.

ذ. عادل، (2011)

الدراسة شملت مختلف نواحي مشكلة القروض المتعثرة وإسقاط عناصر الجانب النظري من هذه الدراسة على المصارف التجارية الجزائرية محل الدراسة، وتم التوصل إلى نتائج التالية:

1. القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان
2. إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل و منها ما هو متعلق بالبنك و منها هو راجع إلى الظروف العامة.
3. يعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على البنك، ففي حالة الموافقة على منح التسهيلات النتيجة تكون تعثر تلك التسهيلات، وفي حالة الرفض يكون هناك فقدان لفرصة الكسب والنتيجة أيضا خسارة، لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة تحليل وافية لجعل المخاطر عند حدها الأدنى.
4. الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تبعاتها.
5. من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية.

أهم التوصيات:

- توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة، والاتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها

معايير بازل الدولية، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم بدقة ما تقوم بها البنوك.

- استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر، ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر، ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة خاصة في مجال الأنظمة المعلوماتية.
- اعتماد برنامج وقائي واضح وعملي مرفق بدليل إجراءات رقابية وإرشادات نظامية خاص بالعمليات المشبوهة
- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة تتكفل بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض.

2. الدراسات الاجنبية

A. McConnell, (1998)

دراسة صدرت عن مكتب مراقب الحسابات العامة الأمريكية

أشارت الدراسة الصادرة إلى تعليمات مراقب الحسابات العامة في النصف الثاني من 1988، التي تسعى إلى مواجهة تعثر الديون قبل حدوثها، وإنهاء ضعف معايير تقديم القروض المالية، فقد طالب المراقب من مفتشي الحسابات في واشنطن بضرورة التدقيق والتحري بجدية وحزم كبيرين في التسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية.

وبين الباحث أن هذه المطالب جاءت ضمن سلسلة من الإجراءات لإنهاء ضعف معايير منح القروض، وقد أيد هذا القرار عدد من مديري المصارف في واشنطن، إذ أكدوا بأن المصارف كانت تحت ضغط تنافسي لتخفيض معايير التسهيلات الائتمانية، وقد جاء هذا الأمر ليؤثر في قرارات مديري المصارف، فبناء على هذه السياسة الجديدة، يجب على مفتشي المصارف المحلية تحديد القروض الضعيفة التي يمكن ألا تسدد والتي محتمل أن يتعرض مقترضوها إلى الإفلاس.

وقد أشار البحث إلى أن مراقب الحسابات بين أن المشكلات التي غالباً ما تواجه المفتشين تتضمن، الإفراط والمبالغة في تحديد مواعيد استحقاق القروض، وعدم كفاية رأس المال، وقلة الضمانات المقدمة من المقترضين، ويجب على المفتشين أيضا أن يبينوا مدى تكرار ابتعاد المصرف عن سياساته الائتمانية المكتوبة، وذلك من اجل معرفة عدد القروض التي منحت بناء على تقديرات

موظفي التسهيلات الائتمانية، كما تتطلب هذه السياسة الجديدة من مفتشي المصارف تحديد أي مؤشرات لوجود مخاطر ائتمانية في قروض تم الموافقة على منحها.

B. Bonin & Huang, (2001)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية التعامل مع القروض المتعثرة في المصارف الصينية التي عانت من الهشاشة المالية وسجلت نسب عالية من القروض المتعثرة وانخفاض معدلات كفاية رأس المال، وقد بينت نتائجها ضعف القطاع المصرفي الصيني خاصة المصارف الكبيرة.

ولمواجهة هذه المشكلة قامت بوضع خطة لإعادة هيكلة الإقتصاد سعيا لخفض حجم المخاطر المالية للمؤسسات الحكومية الصينية وتنظيم العمل المصرفي وتفعيل دور الرقابة، حيث لقي القطاع المصرفي دعم من الحكومة لإعادة هيكلة المؤسسات، وقد أشارت الدراسة أن الحكومة استفادت من خبرات وتجارب الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة الديون المتعثرة.

C. Tracey. (2011)

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر القروض الغير العاملة على نمو وسلوك الإقراض في كل من جمايكا وترينيداد وتوباغو، يعني هل أن القروض المتعثرة لها أثر سلبي مباشر على منح وخلق القروض ولتبيان هذه العلاقة تم استخدام تحليل الإنحدارالخطي للبلدين (جمايكا وترينيداد وتوباغو)، حيث تبين أن القروض غير العاملة تحدد سلوك ومنحى الإقراض، ويمكن تقييده بالنشاط الإقتصادي؛و خاصة في فترات التوتر والأزمات وارتفاع حجم هذه الديون، ولتحسين العمل في المستقبل؛ اقترحت الدراسة ضرورة إضافة مجموعة من المؤشرات التنبؤية واقترحت أيضاً دمج تأثير كفاية رأس المال لتحسين الدراسة الائتمانية.

D. Vogiazas & nikoladou, (2011)

أما دراسة فقد هدفت إلى التحقق في محددات الديون المتعثرة في المصارف الرومانية عن طريق استخدام نماذج السلسلة الزمنية، مع وضع فرضية أن مجاميع الاقتصاد الكلي تؤثر على الديون المتعثرة كأسعار الفائدة وعرض النقد وغيرها، وقد استخد الباحث في دراسته السلسلة الزمنية الشهرية الممتدة من ديسمبر 2001 إلى نوفمبر 2010، بحيث أن هذه الفترة شهدت كلا من مرحلة ازدهار ومرحلة أزمة مالية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن متغيرات الإقتصاد الكلي وتحديدا الإنفاق والإستثمار والتضخم ومعدل البطالة والديون الخارجية مرتبطة بالأزمة المالية ارتباطاً وثيقاً و أثرت بشكل مباشر على مخاطر الائتمان في النظام المصرفي الروماني.

3. التعليق على الدراسات السابقة:

حاولت الدراسات السابقة إعطاء فكرة مفصلة وشاملة عن طبيعة مشكلة الديون المتعثرة، وعرض أهم العوامل المؤثرة في هذه المشكلة، حيث أن جميع الدراسات آنفة الذكر بينت آثار وأسباب هذه المشكلة، وتراوحت الأسباب ما بين أسباب ترجع إلى سياسة المصرف في قراره لمنح الائتمان والدراسة المعتمدة لمنح الائتمان وأسباب أخرى تتعلق بالعميل المدين من حيث قوة أو ضعف مركزه المالي، وأسباب إدارية، ترجع إلى أخطاء فنية من قبل موظفي المصرف.

في ظل الخصوصية التي يعيشها الجهاز المصرفي السوري حالياً وخصوصا بعد أكثر من سبع سنوات على الأزمة والحرب التي شنت على سورية فإننا في دراستنا هذه، سوف نبحث عن أسباب أخرى، لم تعرضها الدراسات السابقة، وربما تكون ذات أثر جوهري في تفاقم مشكلة تعثر الديون، لذلك سوف نستخدم الجانب العملي في البحث عن أسباب جديدة تتعلق بتعثر الديون المصرفية، لتوضيح حجم الخطر الذي يهدد الجهاز المصرفي السوري.

لذلك يعتقد الباحث أنه سيضيف إضافة جديدة في مجال البحث في سورية لم يتم التطرق لها مسبقا ويقدم توصيات ذات أهمية فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المتعثرة ومعالجتها في البنوك الخاصة السورية في ظل الأزمة.

الفصل الثاني:

الائتمان المصرفي

تمهيد:

التمويل يكون عادة عن طريق القروض المصرفية بكافة أشكالها ولابد أن تحكمه سياسة خاصة تسمى سياسة الإقراض تقوم هذه السياسة بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض حيث أن هذه القروض معرضة بدورها لعدة مخاطر تشوبها بدرجات متفاوتة قد تؤدي بها إلى التعثر ولهذا على البنك أخذ الضمانات اللازمة لهذه القروض وتعتبر سياسة التمويل عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف المنشودة لكل سياسة اقتصادية، فبدون المال والوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال منتج.

التمويل بكافة أشكاله يرتبط بالبنوك والتي تعتبر المحرك الاقتصادي لأي دولة، كما أن المؤسسة والأفراد تلجأ على حد سواء للبنوك من أجل تمويل مشروعاتهم لذا تعمل المصارف على تفعيل هذا الدور الجوهري و تضع تحت تصرف هذه المؤسسات والأفراد وسائل عديدة من الائتمان و تقوم باختيار الوسائل التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية وإمكانياتها المستقبلية ودرجة سيولة أصولها.

المطلب الأول: ماهية الائتمان:

أولاً: تعريف الائتمان:

الائتمان هو أساس نشاط المصارف والمؤسسات المالية، وهوالثقة بين الطرفين الدائن والمدين، ويتضمن تقديم أموال (بكافة أشكالها) مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة أو ربح وتراعي مدة الائتمان المخاطر.

ويمكننا تعريف الائتمان بشكل عام على أنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، ومثال ذلك الدائن الذي يقدم للمدين مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ الدين في موعد الاستحقاق المستقبلي المتفق عليه[1].

حيث أن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن، ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف، بمنح الأموال بضاعة أو نقود إلى شخص آخر وهو المدين أو يعده بمنحها إياه؛ أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة أو الربح [2].

تعرف التسهيلات الائتمانية بأنها:

تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة، دفعة واحدة أو على دفعات، على أن يقوم المدين بسداد تلك الأموال مع الأرباح أوالفوائد، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.[3]

كخلاصة يمكننا تعريف الائتمان بأنه عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل ربح أو فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميله بناء على طلبه سواء حالاً، أو بعد وقت، تسهيلات على صورة أموال نقدية أو صور أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون على شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.

ثانيا: أهمية الائتمان:

المصارف بكافة أشكالها التجارية والعقارية والاسلامية والمؤسسات المالية الأخرى مرت بمراحل تطور وصعوبات حيث طورت من منهج عملها وشكلها ودورها وحتى أهدافها حيث أصبحت حالياً

---

[1] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999 ،ص 31

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005 ، ص **55**

[3] عبد المعطي عبد الحميد، المصارف **الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2000 ، ص103

وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد والذي يعتبر إحدى أهم الموضوعات الهامة التي تسعي الدول إلى ضمان تحقيقها أملاً في زيادة معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتلعب المصارف الخاصة بسورية بشكل خاص ضمن ما يعرف بالنظام المصرفي دوراً هاماً وأساسياً في تحقيق التوازن المالي وذلك من خلال دور هذا النظام في قدرته على تعبئة المدخرات المحلية واستغلالها وإعادة توظيفها بكفاءة ضمن الإطار المرسوم لها من قبل الحكومة وسياسات مصرف سورية المركزي.

حيث تلعب المصارف الخاصة بسورية دوراً هاماً في تعبئة هذه المدخرات المتاحة في السوق داخل الاقتصاد وأيضا حتى في جذب المدخرات الخارجية وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية داخل الاقتصاد، ولما للمرحلة الحالية من اهمية وخاصة إعادة الاعمار في سورية فمن الأمور المسلم بها أن المصارف الخاصة تقدم وعاءاً إدخاريا واسع الانتشار، ويمتلك القدرة لقبول الودائع ثم اعادة استخدامها وتوظيفها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية في الأهمية للإقتصاد والتي تبرز من الائتمان المصرفي.

يمكن النظر للائتمان المصرفي على أنه أحد أهم محركات النشاط الاقتصادي حيث أنه من وجهة نظر المدين يؤمن له التمويل اللازم للأعمال ولنشاطه، ومن وجهة نظر الدائن هو من أهم الموارد الأساسية الذي يعتمد عليها للحصول على إيراداته وبالتالي الربح. يمكن تقسيم هذه الرؤية إلى قسمين:

أ. بالنسبة للمصرف:

التسهيلات المصرفية تشكل القسم الأكبر من عمل المصارف الخاصة في سورية، ولذلك تولي الاخيرة هذه التسهيلات بأشكالها عناية خاصة، ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة التمويلات والقروض في ميزانية المصارف يشير إلى أهمية الفوائد والارباح والعمولات كمصدر للإيرادات والتي تمكن من رفع الفائدة أو الربح المستحق للمودعين والمساهمين في تلك المصارف والاحتفاظ بنسبة جيدة من السيولة النقدية لمواجهة احتياطات السحب من العملاء.

وتعد التسهيلات المصرفية من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، ومن خلاله يستطيع المصرف أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق الأرباح.

ب. بالنسبة للنشاط الاقتصادي:

للائتمان دور هام في تمويل حاجات الاقتصاد الوطني من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات...الخ، فمثلاً الأموال المقترضة تساعد على عمليات الاستيراد والتصدير والإنتاج، وحتى عمليات التوزيع والاستهلاك، وبالتالي فإن منح التسهيلات تمكن المصارف الخاصة بسورية من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه وازدهاره وكذلك في رخاء المجتمع السوري، وتعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية والسيولة والتي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة.[1]

وله أيضاً دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو يملك تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني، كما أن كثيراً من التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار تعود إلى سياسة النظام المصرفي الائتمانية وذلك عند المبالغة في تقديم القروض والتسهيلات في فترات الازدهار أو التردد في منحه في فترات الانكماش على خلاف ما يجب أن يكون عليه الوضع.[2]

بعض من الجوانب الإيجابية في النشاط الاقتصادي:

- إن منح التسهيلات الائتمانية يمكن المصارف الخاصة في سورية من الإسهام في تطوير النشاط الاقتصادي وتقدمه وبالتالي رخاء المجتمع الذي تخدمه؛ وخلق فرص عمل جديدة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد أيضاً في تحسن مستوى المعيشة.
- مواجهة التضخم والكساد وذلك من خلال التحكم في القروض فإما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسة توسعية، فالقروض في حالة انكماشها تؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيها تؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين يمكن التحكم فيها من خلال السياسة الاقراضية.
- تساعد التسهيلات المصرفية في عمليات الادخار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك من خلال الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل.
- تساعد التسهيلات المصرفية في نشاطات التطوير العقاري من خلال تمويل مشاريع الاسكان وبناء مساكن للأفراد ومن جانب آخر تمكن الافراد من الحصول على هذه المساكن من خلال القروض والتسهيلات المباشرة.

---

[1] عبد المعطي عبد الحميد، المصارف **الشاملة عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص105

[2] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحاف، **إدارة البنوك و تطبيقاتها** ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ،القاهرة ، 2000 ، ص165

- تلعب التسهيلات المصرفية دوراً هاماً في عملية إعادة الإعمار من خلال تمويل المشاريع الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى وإعادة تأهيل البنى التحتية، أو تمويل إعادة تشغيل المصانع بأشكالها وحتى الورشات الصغيرة.

ثالثاً: إجراءات وخطوات منح التسهيلات المصرفية:

تمر التسهيلات المصرفية بعدة مراحل قبل منحها بداية من دراسة ملف طلب العميل وانتهاء بإبلاغ العميل بالقرار وتوقيع العقود ذات الصلة، وسنوجز فيما يلي أهم هذه المراحل:

1. الفحص الأولي[1]

تبدأ حياة التسهيلات المصرفية بالطلب الذي يقدمه العميل للمصرف، وفيه يطلب الموافقة على منحه قرضا أو تسهيلات من نوع معين، ويقوم المصرف بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا للسياسة الائتمانية للمصرف ويطلب من العميل بعض المستندات المبدئية لاستكمال الدراسة ومناقشة مسائل الاستحقاق والأقساط وأسلوب السداد والضمانات المقدمة ويساعد في عملية الفحص هذه الانطباع العام عن العميل وشخصيته وجديته وقدراته والثقة بالنفس، والنتائج التي تترتب عنها زيارة منشأة العميل، وظروف تشغيلها، وكل هذه الأمور تساعد على إعداد قرار مبدئي مبني بأسلوب علمي، إما بإكمال دراسة الطلب أو رفضه وتعد هذه المقابلة والفحص الأولي مهماً جداً حيث تمكن ضابط التمويل من التعرف على بيانات العميل وتقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان.

2. التحليل الائتماني للتسهيلات المصرفية المصرفي.

تبرز أهمية التحليل الائتماني من اهتمام المصارف بالعميل نفسه لا بالضمانات المقدمة من أملاك ثابتة ورهن وكفالة وغيرها، وبمدى إمكانيته من تسديد ما عليه في الآجال المحددة، والتي يمكن معرفتها من خلال المعلومات المتعلقة بتاريخ العميل ونشاطه وكفاءته وأسلوب عمله ومدى انتظامه في تسديد تسهيلات سابقة تم منحه إياها[2].

ويبرز هنا هذا الدور من خلال العمل ليس فقط على التحليل الائتماني بل على البحث والاستقصاء عن العميل. وتمثل عملية التحليل الائتماني الإحاطة بجميع المعلومات المتعلقة بعميل المصرف التي يمكن

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان و اهم محدداته** (منشأة المعارف الاسكندرية ،القاهرة ، 1994 ، ص190)

[2] محسن احمد الخصيري، **الائتمان المصرفي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص233

الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية من معلومات شخصية وسمعة سوقية، وقدرة على السداد، ورأس المال العامل، والضمانات المقدمة، وتساعد عملية التحليل لميزانيات وبيانات طالب التسهيلات المالية في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا. وفي مايلي أهم معايير منح الائتمان المصرفي

معايير منح الائتمان المصرفي

نموذج الائتمان المعروف ب 5C'S وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بالحرف C باللغة الإنجليزية وهي: (الخطيب، 2004)

أ. الشخصية Character:

وهي مجموعة من الصفات أو السمات التي يمكن من خلالها الإستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سداد ما عليه في المواعيد المستحقة، ويمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته الشخصية وأصدقائه وتعاملاته السابقة مع المصرف في حال وجودها أما في حالة عدم وجود ملف تعامل سابق لدى المصرف فيمكن الإستدلال بأحد العناصر التالية:

- المصارف أو المؤسسات التي سبق للعميل التعامل معها.
- الموردون الذين سبق لهم تقديم إئتمان لذلك العميل.
- الإستفسار عنه في غرفة التجارة وما إذا كان يوجد عليه شكاوى أو إحتجاج لعدم الدفع.

ب. المقدرة على الدفع Capacity:

وهي تعني إمكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في المواعيد المحددة وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخل، ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات كربحية النشاط ومعدل دوران المخزون والتدفقات النقدية وقابلية تحويل أصوله إلى نقدية، وحجم مبيعاته ونوعية منتجاته وموقفها التنافسي، وخصائص القوى العاملة لديه، ومدى إعتماد الإدارة على أساليب الإدارة الحديثة.

ج. المركز المالي للعميل Capital:

وهي تعني ملاءة ومتانة المركز المالي للمقترض والتي تظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله (حقوق الملكية) ويمكن الإستدلال على ذلك أفقياً من خلال تحليل بعض النسب المالية على السداد .

د. الظروف العامة Condition:

وهي تتعلق بمدى تأثر نشاط صاحب التسهيلات بالظروف الإقتصادية العامة وطبيعة المنافسة السائدة في المجال الذي يعمل فيه **(عبد ربه، 2000)**، فإذا كانت التنبؤات المتوقعة غير مرضية فإنه من المنطق عدم التوسع في منح الائتمان خاصة إذا كانت مدة القرض طويلة .

المحلل الائتماني يقوم بدراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من البنك والعميل طالب الائتمان، ومدى تناسب نشاط العميل مع الاتجاه الاقتصادي العام السائد من عدمه، وذلك لتأثر قدرة العميل بهذا المناخ بشكل أو بآخر، مثل ركود المناخ السياحي في مجتمع ما في فترة معينة، لا يناسبه مثلاً قيام البنوك في ظل هذا المناخ وفى هذا التوقيت - تحديداً - بالتوسع في الإقراض لشريحة المؤسسات السياحية بوجه عام.

ه. الضمانات Collateral:

وهي تعتبر المصدر القانوني للسداد، وتشكل حماية لدرء مخاطر التوقف عن السداد وهي نقطة محورية في مختلف عمليات الائتمان ومنح التسهيلات حيث تعني ضرورة أن يحصل البنك على ضمانات كافية تؤهله لاسترداد ما سبق وأن منحه في صورة قروض وتسهيلات للعميل من خلال قيامه بالتصرف في هذه الضمانات وقت تأزم الأمور لدى عميل، وحصوله من خلال تسييلها أو التصرف فيها بشكل أو بآخر - على مستحقاته.

الشكل رقم/1/ من إعداد الباحث

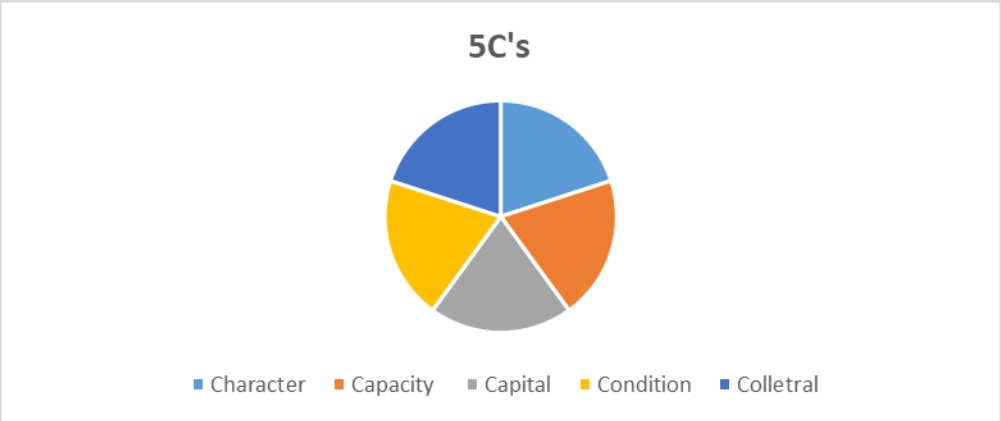

3. التفاوض مع طالب التسهيلات.

بعد الدراسة السابقة عن طبيعة التسهيلات ومقدم طلب الائتمان تقوم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف وطريقة سدادها والاقساط والضمانات التي يطلبها البنك وسعر الفائد أو الربح.

ويعد التفاوض مع طالب التسهيلات على درجة عالية من الأهمية وفي ضوء التحليل الائتماني يتم التفاوض وذلك بمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه ويتناول التفاوض أيضاً حجم التمويل ومدته وترتيبات خدمة العميل[1].

4. اتخاذ القرار.

يتم تحديد نتيجة دراسة الملف الائتماني التي يقترحها البنك في ضوء الدراسات المالية والاقتصادية والبيئية لطلب العميل صاحب التسهيلات، فإما القبول بالشروط أو عدم القبول.

في حالة القبول تبدأ إدارة التمويل بإعداد مذكرة ائتمانية تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن طالب التسهيلات، ومن بين هذه المعلومات مديونية صاحب التسهيلات لدى البنك ووضعه الضريبي، وقيمة التسهيلات والغرض منها، والضمانات المقدمة ومصادر السداد، وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات السابقة، والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية، النشاط والمديونية، الرأي الائتماني، التوصيات بشأن التسهيلات، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح التسهيلات من اللجنة الائتمانية المختصة ويقوم الطرفان البنك والعميل عند الاتفاق بتوقيع العقود والتي تتضمن كافة الشروط العامة والخاصة للائتمان بالإضافة لجدول الأقساط والسندات (سند السحب أو لأمر) وتوقيع عقود الرهن أو وضع إشارة التأمين من الدرجة الأولى على عقارات أو متاجر العميل حسب الاتفاق[2].

5. صرف ومتابعة التسهيلات.

بعد صدور القرار النهائي بالموافقة على منح الائتمان من الجهة المختصة بالمصرف، وبعد توقيع كل من العميل والضامن على العقود واتفاقية التسهيلات والمستندات. يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرض وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك وصاحب التسهيلات وتبدأ أكثر مراحل الائتمان

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي ، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ط 2 ، ص234

[2] منير ابراهيم هندي، **إدارة المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000 ، ص196

خطورة وهي مهمة متابعة نشاط العميل والتي تنتهي بتمام انتهاء مدة القرض المتفق عليها في البنود السابقة التي كانت قبل منح القرض للعميل صاحب التسهيلات.

كما أن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للتسهيلات، وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض.

هذه المتابعة تشمل المتابعة المالية والاقتصادية والظروف المحيطة بالعميل، وقد تظهر من خلال هذه المتابعة أيضا أن بعض التصرفات من العميل صاحب التسهيلات تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها والحفاظ على حقوق البنك والمساهمين، أوقد تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى[1].

6. السداد - التحصيل

إن من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هي تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق في عقد الائتمان ووفقا لتواريخ الاستحقاق، حيث تقوم جميع المصارف السورية بفتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالتسهيلات ويقوم ضابط الائتمان بالمتابعة الدورية والتواصل مع العميل واستكمال النواقص أو المتطلبات الدورية من مصرف سورية المركزي.

7. التغذية العكسية والتقييم اللاحق:

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للمصرف حيث تؤمن معرفة ما إذا كانت الأهداف التمويلية قد تحققت ومن الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات وأرشفتها وتحليلها وتسهيل العودة إليها لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية أو لتحقيق أي متطلبات أخرى رقابية كانت أم ائتمانية[2].

الشكل رقم/2/ من إعداد الباحث

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الاولى ، 1998 ،ص93

[2] طارق عبد العال حماد، **تقيم أداء المصارف التجارية، تحليل العائد والمخاطرة**، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ،ص236

المطلب الثاني: أنواع التسهيلات الائتمانية: إرشيد وعبد المعطي، (١٩٩٩)

أولاً: التسهيلات الائتمانية المباشرة:

أ. التسلفيات والقروض:

يستخدم هذا النوع من التسهيلات الائتمانية لتغطية احتياجات صاحب التسهيلات المختلفة سواء تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو تمويل مشاريع استثمارية طويلة ومتوسطة الأجل

وتشكل القروض والسلفيات أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً.**مطر، (٢٠٠٠)**

ب. الجاري مدين:

هو حساب جاري، ويعتبر أحد أشكال التسهيلات الائتمانية المباشرة. ويمنح لعملاء البنك لتغطية الدورة التجارية ورأس المال العامل ومواجهة أية التزامات طارئة تواجههم. يمنح هذا النوع من التسهيلات لمدة عام ويجدد سنوياً بعقود وإجراءات جديدة.

القطاعات المستهدفة:

جميع القطاعات عدا قطاع المقاولات حيث يتم منحهم تسهيلات مقابل حوالات الحق والمستخلصات.

ولم يعد حساب الجاري مدين النوع الأساسي في الائتمان المصرفي بل ضعف استعماله في كثير من البلدان الغربية واستبدل بحساب القروض المحددة الغرض والمدة والسبب الذي جعل المصارف تحد من استعمالها للحساب الجاري مدين هو ارتفاع المخاطرة وعدم الدقة في الرقابة على استعماله في تحديد فترة ومصادر تسديده. **حمود، (١٩٩٣)**

ج. الكمبيالات المخصومة.

شكل من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل ويعتبر خصم الأوراق التجارية من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك للعملاء الذين يرغبون في تحصيل قيمة الكمبيالات قبل تاريخ استحقاقها للحصول على سيولة نقدية حاضرة ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان المصرفي نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر ولا يقوم البنك بخصم جميع الأوراق التجارية و لكن يخصم الأوراق المستوفية للشروط التالية:

1. استيفاء الشروط الشكلية و القانونية التي يقرها البنك المركزي أو القانون في البلد الذي أنشئت فيه الكمبيالة.
2. أن تكون الأوراق التجارية المقدمة للخصم ناتجة عن عمليات تجارية تتم بين المدين و الدائن
3. أن يتمتع صاحب الورقة المراد خصمها بسمعة طيبة لدى البنك وكذلك بالنسبة لسمعة المدين المسحوب عليه.
4. أن يتحقق البنك من صحة التظهيرات على الورقة و مركز كل مُظهر في السوق. **الخضيري، (١٩٨٧).**

ثانياً: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

وقد جرت العادة على تقسيم التسهيلات المصرفية غير المباشرة إلى عدة أقسام قد شاع استخدامها في معظم بنوك العالم مع الفارق في التقنية المستخدمة من بنك إلى آخر ومن هذه الأشكال التي شاع استخدامها ما يلي:

أ. خطابات الضمان[1]:

يعتبر خطاب الضمان الذي يتكون بين المصرف المصدر والمستفيد والعميل آمر الاصدار من أساليب التمويل الغير مباشرة التي تلجأ إليها المصارف في معرض تقديمها لخدماتها المصرفية، ويستند إلى العرف والعادات المصرفية التي أقرت أحكامه حيث ينطلق خطاب الضمان من استقلالية الالتزامات الناشئة عنه بين أطراف هذا النوع من الأعمال المصرفية.

[1] منشورات بنك البركة – الموقع الالكتروني 2017

- **شروط خطاب الضمان**

1. الاستقلالية: فالبنك يتعهد بالدفع لدى أول طلب على الرغم من معارضة المدين أو أياً كان مصير التزام المدير وذلك برضا وإرادة البنك، لذلك لا يجوز للبنك أن يرفض الوفاء للمستفيد بسبب يرجع إلى علاقة البنك بالآمر أو إلى علاقة الآمر بالمستفيد.
2. الكفاية الذاتية: يجب أن يكون خطاب الضمان كافياً لتحقيق الغاية منه، فلا يجوز أن يتوقف مضمونه أو مقداره أو استحقاقه على أي وثيقة أو أي عنصر خارج عن خطاب الضمان، بحيث يطمئن المستفيد منه عندما يتلقاه إذ يعتبر نفسه قد تلقى نقوداً
3. الاستحقاق المباشر: يكون الخطاب مستحقاً للأداء منذ تاريخ صدوره، فحتى لو صدر خطاب الضمان مؤجلاً جاز للمستفيد المطالبة به بشكل مباشر.

ب. الكفالة:

"عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بان يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه" ويمكن أن يحدد في هذا الإلتزام مدة الكفالة ومبلغها. وفي حال قبول المصرف لها يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.[1]

يعتبر عقد الكفالة من العقود التابعة للعقد الأصلي الذي نتج عنه الالتزام المكفول، مما يستتبع أن يكون تنفيذها بالنسبة للمصارف مقروناً بتنفيذ الالتزام المكفول، وقد تكون الكفالة متعلقة بمشروع دون تحديد المدة أو أن تكون محددة المدة **النجار، (١٩٩٧)**

حسب قانون التجارة السوري تعتبر كفالة الدين التجاري عملاً تجارياً ولا تثبت الكفالة التجارية إلا بالكتابة[2].

ج. الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو كتاب تعهد صادر من البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب أحد عملائه المستوردين (المشتري) يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ أو تفويض بنك آخر بالدفع أو قبول سحوبات لصالح المستفيد وهو المصدر، مقابل استلام مستندات مطابقة للشروط المتفق عليها والواردة في الاعتماد.

[1] التعريف وارد بالقانون المدني السوري
[2] المادة 109 من قانون التجارة رقم 2007/33

تخضع الاعتمادات المستندية إلى القواعد والأعراف الموحدة الصادرة بهذا الصدد عن غرفة التجارة الدولية.[1]

أطراف الاعتماد المستندي:

1- طالب فتح الاعتماد: هو العميل المستورد الذي يتقدم إلى البنك الذي يتعامل معه بطلب فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر.
2- البنك فاتح(مُصدِر) الاعتماد: هو البنك الذي يتعامل معه المستورد والذي يتعهد للمستفيد بدفع قيمة مستندات الاعتماد المقدمة وفق شروط الاعتماد، ويتم التعهد بالدفع للمستفيد عادة عن طريق بنك المصدر.
3- البنك مُبلّغ الاعتماد: هو البنك الذي يقوم بتبليغ الاعتماد المستندي إلى المصدر وذلك بناء على طلب البنك فاتح الاعتماد وبدون أي مسؤولية عليه أو ارتباط من قبله.
4- البنك المعزز للاعتماد: هو البنك الذي يضيف تعهد للمستفيد بالدفع إذا قدم المستفيد المستندات المطلوبة في الاعتماد وكانت مطابقة لشروط الاعتماد.
5- المستفيد: هو الطرف الذي فتح الاعتماد المستندي لصالحه والذي يحق له استلام قيمة الاعتماد إذا ما نفذ الشروط المتفق عليها وقدم المستندات المطلوبة في الاعتماد.

الشكل رقم/3/ من إعداد الباحث

المطلب الثالث: تصنيفات التسهيلات الائتمانية:

[1] المادة 241 من القانون ذاته:

أولا: تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب معيار الزمن

1. **التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل:** تبلغ مدتها عادة أقل من سنة، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات ودائع العملاء، ونظرا لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالانخفاض.
2. **التسهيلات الائتمانية المتوسطة الأجل:** هي التي تمد آجالها إلى 5 سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.
3. **التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات فإنها تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

- وقد تتشارك المصارف (توجد أكثر من حالة في سورية) في منح التسهيلات مع عدد من المصارف الأخرى فيما بينها تعرف بقرض المشاركة ويساهم كل منها في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير الائتمان المطلوب والذي لايتمكن مصرف واحد عمليامن تقديمه نظرا لضخامة قيمة هذه التسهيلات وكذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف وخاصة أن الحاصل على التسهيل هو عميل واحد.

الشكل رقم/4/ من إعداد الباحث

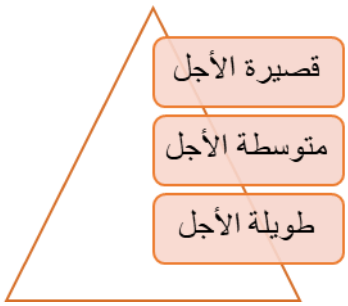

ثانياً: تصنيفات تتعلق بالصيرفة الاسلامية[1]:

تقدم المصارف الاسلامية خدماتها للعملاء في سورية بما ينسجم ويتفق مع تعاليم الشريعة الاسلامية وهي تقوم بفتح الحسابات الجارية وقبول الودائع وفتح الحسابات الاستثمارية والاعتمادات المستندية

[1] منشورات بنك البركة الموقع الالكتروني 2017 http://www.albaraka.com/ar

وتقديم الكفالات وفيما يلي اهم التصنيفات المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة بالمصارف الاسلامية السورية

1. المرابحة للآمر بالشراء:

المرابحة هي ترتيبات تمويل يوافق المصرف بموجبها على شراء أصل من الأصول (سلعة) بناء على طلب العميل. يقوم المصرف بحيازة السلعة حيازة قانونية ثم يبيعها بعد ذلك إلى العميل بسعر بيع متفق عليه يتألف من مبلغ التمويل زائداً هامش الربح.

تستخدم المرابحة على نطاق واسع في تمويل المستهلكين والشركات أيضا.

- يقوم المصرف بشراء السلعة من المورد بسعر معين ولنفترض أنه يساوي (س)
- يقوم العميل بعد ذلك بشراء السلعة من المصرف بثمن (ث) يتضمن سعر التكلفة (س) مع الربح (ر) ويكون بذلك (ث = س + ر)، ويقوم العميل بدفع الثمن على أساس الدفع المؤجل
- فترة الدفع المؤجل هي فعليا فترة التمويل
- تنتقل ملكية السلعة المباعة إلى العميل وقت الشراء ولكن عادة ما يطلب المصرف من عملائه دفع مبلغ كدفعة مقدمة بغرض الحصول على ضمان لبيع سلعة المرابحة للعميل وتسمى هذه الدفعة المقدمة "هامش الجدية". ويظهر هامش الجدية (وهو ضمان أو تأمين مقدم من العميل) في جانب المطلوبات من البيانات المالية للمصرف.

2. الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك:

الإجارة هي عقد إيجار تشغيلي يقوم بموجبه المصرف بشراء وتأجير معدات مطلوبة من قبل العميل مقابل إيجار متفق عليه. لا يشمل العقد وعدا بأن يتم نقل ملكية العين المؤجرة في نهاية مدة الإيجار إلى المستأجر.

الإجارة المنتهية بالتمليك هي عقد إيجار يقوم بموجبه المصرف بشراء وتأجير معدات مطلوبة من قبل العميل مقابل إيجار متفق عليه. ومع ذلك يختلف هذا العقد عن عقد الإجارة في أن هذه الترتيبات تتيح للمستأجر خيار تملك العين المؤجرة في نهاية مدة الإيجار المحددة.

كما يجوز للمصرف الدخول في اتفاقية بيع وإعادة استئجار مع العميل حيث يقوم المصرف بشراء الأصول من العميل وإعادة تأجيرها له بموجب عقد إجارة أو إجارة منتهية بالتمليك، وستكون الآثار المحاسبية للبنك هي نفسها كما في حالة الإجارة أو الإجارة المنتهية بالتمليك.

يجوز للمستأجر ممارسة خياره في تملك العين المؤجرة خلال فترة الإيجار أو في نهاية مدة الإيجار على النحو المنصوص عليه في عقد الإيجار. إن خيار الشراء ملزم للعميل (المستأجر). ينتهي عقد الإجارة المنتهية بالتمليك بانتقال الملكية القانونية للعين المؤجرة إلى المستأجر.

3. المشاركة:

المشاركة هي صيغة تمويل إسلامي في شكل شراكة بين المصرف والعميل يقوم بموجبها كل طرف بالمساهمة في رأسمال الشراكة بشكل متساوٍ أو بدرجات متفاوتة، إما لإقامة مشروع جديد أو المشاركة في مشروع قائم. ويجوز الدخول في عقد مشاركة لفترة قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ويجوز أن يظل رأس المال المقدم من قبل المصرف في المشاركة ثابتا طوال فترة التعاقد، وفي هذه الحالة تسمى المشاركة "مشاركة دائمة".

كما يجوز أن يقوم المصرف تدريجيا بتحويل حصته في المشاركة للمشارك الآخر بحيث يتم خفض حصته تدريجيا لغرض تحويل ملكية المشروع بكامله في النهاية إلى الطرف الآخر، وتسمى هذه المشاركة "مشاركة متناقصة".

يتم تقاسم الأرباح وفقا لعقد المشاركة أما الخسارة فيتم تحملها بالنسبة والتناسب وفقا لحصة كل مشارك في رأس المال.

4. المضاربة:

المضاربة هي صيغة تمويل إسلامية بين المصرف الذي يقدم مبلغاً محدداً من رأس المال وبين مضارب وهو الذي يتولى عملية الإدارة لتنفيذ المشروع أو التجارة أو الخدمة بهدف كسب الربح

- يوفر المصرف للعميل (المضارب) كل رأس المال المطلوب لتمويل مشروع محدد.
- لا يساهم العميل في رأس المال وإنما يساهم بالخبرة الإدارية (أي إدارة المشروع).
- العميل هو المسؤول عن الإدارة اليومية للمشروع أو الشركة، ويحق له خصم الرسوم الإدارية (رسوم المضارب) من أرباح المشروع.

- يجوز أن تكون رسوم المضارب رسماً ثابتاً (لتغطية النفقات الإدارية) أو نسبة مئوية من الأرباح أو مزيجا من الاثنين.

- تحتسب رسوم المضارب، على الأعم، كنسبة مئوية من الأرباح فقط.

- يتم دفع الرصيد المتبقي من أرباح المشروع للمصرف. إذا حقق المشروع خسارة يتحمل المصرف (بصفته مقدم التمويل أو رب المال) كامل هذه الخسارة ما لم تكن الخسارة ناجمة عن إهمال من جانب المضارب. أما المضارب فإنه يخسر رسوم المضارب.

الشكل رقم/5/ من إعداد الباحث

ثالثا: تصنيف التسهيلات من حيث الغرض منها أو النشاط الاقتصادي

1. **التسهيلات الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:** نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدي في الغالب إثنا عشر شهرا وذلك خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار وتأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها
2. **التسهيلات الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:** نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج وإما على عقارات ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، ونشاطات الاستثمار تختلف عن نشاطات الاستغلال من حيث الموضوع والطبيعة والمدة وتبعا لذلك تختلف قروض تمويلها وهي زمنيا متوسطة وطويلة الأجل

الشكل رقم /6/ من إعداد الباحث

الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

الفصل الثالث:

الديون المتعثرة ومعالجتها

تمهيد:

تستحوذ معالجة الديون المشكوك فيها على اهتمام كبير من السلطات الرقابية لأن تأثير مثل هذه الديون لا يقتصر على المصرف فحسب، بل يمتد ليصل الجهاز المصرفي ككل، حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف لعملائها من أهم مصادر الدخل، وهي تشكل إزعاجاً للمصارف في حالة تعثرها، لما ينتج عنها آثار سلبية تؤثر على الوضع المالي للمصرف.

وبناءً على ذلك توجب على المصارف إتباع الأسس المصرفية السليمة في عمليات منح الائتمان تجنباً للتعثر، والذي إذا زاد عن المستوى المقبول-سيؤدي إلى تعرضها إلى مخاطر كبيرة.

ويعتبر موضوع الديون المتعثرة أو الديون غير العاملة، مؤرقاً لمعظم الإدارات البنكية المعاصرة في الشرق والغرب، وباتت تعاني منه جميع البنوك بلا استثناء، لاسيما تلك العاملة في دول العالم الثالث أو الدول النامية، وقد حدا ذلك الأمر بالعديد من الدول والسلطات النقدية فيها إلى اتخاذ موقف.

المعروف أن الائتمان حتى ولو منح وفق أسس مصرفية سليمة ينطوي على نوع من المخاطر لأن هناك احتمال أن الأموال التي يقرضها البنك للعملاء قد لا تسدد بسبب ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على صاحب التسهيلات مما يجعله يقع في خطر التعثر.

وتعتبر الديون المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك بالنظر إلى آثارها الخطيرة، خاصة منها إضعاف قدرة البنك على تقديم الخدمات الائتمانية والتي تعتبر أهم مصدر لأرباحه.

المطلب الأول: ماهية الديون المتعثرة

أولاً: تعريف الديون المتعثرة:

يعرف التعثر بأنه عملية تنجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت، وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي يصل إليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته، والحصول على التزامات جديدة بل أيضاً، والعودة إلى ما كان عليه من قبل، أو استعادة توازنه المالي والنقدي أو التشغيلي. **الخضيري (١٩٩٦)**

أوهو الدين الذي تدعو المعلومات المتاحة عنه إلى الاعتقاد بأن إمكانية تحصيله قد أصبحت محل شك، وإنه من الصعب بمكان تحديد نسبة أو قيمة ما يمكن إهلاكه منه أو موعد ذلك. **الواكد(٢٠٠٠)**

فهو الذي لا يستطيع الملتزمون به خدمته بشكل منتظم، وذلك بتسديده أو تسديد أقساطه وفوائده على الأقل، حيث يحتسب متعثر بعد مرور فترة تتراوح ما بين ستة أشهر عن توقف الملتزمين بها عن سدادها.

وعرفه **المومني (2000)** بأنه الدين الذي تتعرض اتفاقيات دفعه بين المصرف وصاحب التسهيلات إلى مخالفات أساسية، ينتج عنها عدم المقدرة على تحصيل أقساط وفوائد الدين مما يمكن معه القول أن هناك احتمالات خسارة واضحة للمصرف.

وعرفه **المندلسي (2002)** بأنه تلك التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها التي منحتها المصارف لبعض الزبائن في الماضي ولم يهتم هؤلاء الزبائن بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للمصارف في آجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة.

إذن من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تعثر سداد الديون يشمل:

- عدم مقدرة العميل على سداد الدين وفوائده.

- عدم قدرة العميل بالالتزام بالأقساط المتفق على تسديدها وتأخره في تسديد الدين أو فوائده في الوقت المحدد.

ثانياً: أنواع التعثر أو الفشل:

١ .الفشل الاقتصادي: ويقصد به، ضعف الإدارة أو المشروع في تحقيق عائد على الاستثمار يزيد عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات بحيث تعجز الشركة من خلال عوائدها المتحققة، عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل.

النجار، (١٩٩٧)

٢. الفشل المالي : يعني عدم مقدرة المشروع على الدفع والوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وأن العسر المالي قد يكون فنياً أو قانونياً، فالعسر الفني، يشير إلى عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، مثل مستلزمات إنتاج وسداد أجور ومرتبات عمال وسداد أقساط وفوائد قروض، والعسر المالي القانوني، هو عدم مقدرة المشروع على تغطية جميع التزاماته المستحقة عليه، وينشأ عندما تكون قيمة الأصول التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتابعة تؤثر على رأس مال المشروع.

وفي الحقيقة لا يوجد تحديد متفق عليه لحالة التعثر المالي، فقد يختلف المفهوم من بنك لآخر، وفقاً لشكل الحالة التي تراها إدارة الائتمان، وعموماً فقد يقصد بالتعثر المالي، حالة أو أكثر من الحالات الآتية **محمد،(٢٠٠١)**

1. الديون المتعثرة.
2. الديون المشكوك فيها.
3. الديون غير العاملة.
4. الديون المستحقة.

ثالثًا: مراحل التعثر المالي:

إن التعثر المالي هو المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد بيد أنه كثيراً ما يكون التعثر بسيطاً وسهلاً ويمكن اكتشافه في وقت مبكر قبل استفحال الأمر **مجلة البنوك، ٢٠٠٣**

وقد أثبتت التجارب في العمل الائتماني أن الدين في طريقه من دين جيد إلى دين معدوم يمر بعدة

مراحل، يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المشروع المتعثر وهذه هي[1]:

1 . الديون المنتجة: وتقسم إلى ثلاث فئات أساسية:

أ .**ديون متدنية المخاطر:** وهي الديون التي تنطبق عليها أي من الحالات التالية:

١) الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

٢) الديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة/العائد.

٣) الديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة

٤) الديون المغطاة بالكامل بالكفالات المستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف

ب .**ديون عادية/مقبولة المخاطر:** وهي الديون التي تنطبق عليها الحالات التالية **كافة**:

١) التزام المدين بشروط منح التسهيلات الائتمانية.

٢) حركة حساب نشطة للجاري مدين.

٣) التزام العميل بسداد الأقساط والفوائد/العوائد بالتواريخ المحددة.

٤) مركز مالي قوي للعميل تعكسه استعلامات وبيانات حديثة.

٥) الديون موثقة بعقود أصولية.

٦) تدفق نقدي كاف يوفره المشروع الممول من الديون.

٧) إدارة جيدة من قبل العميل.

٨) تصنيف (في حال توفره) جيد للعميل من قبل شركات تصنيف معترف بها.

٩) التزام العميل بالسداد لدى المؤسسات المالية الأخرى. كما تصنف ضمن هذه الفئة الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتماماً خاصا وتم تصويبها ومعالجة سبب تصنيفها ضمن تلك الفئة.

ج .ديون تتطلب اهتماماً خاصًا: وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات التالية:

١) الديون العادية والديون التي تتطلب اهتماماً خاصًا التي تمت إعادة هيكلتها وإلى أن يلتزم العميل بثلاث أقساط على الأقل يمكن بعدها نقل هذه الديون إلى فئة الديون العادية.

٢) الديون العادية التي تعود لعملاء لديهم ديون غير منتجة لدى مؤسسات مالية أخرى.

٣) تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف الممنوح بنسبة ١٠ % أو أكثر ولمدة تزيد عن ٩٠ يوماً وتقل عن ١٨٠ يوماً.

[1] منشورات مصرف سورية المركزي 2017 الموقع الالكتروني

٤) الجاري مدين ضعيف الحركة

٥) عدم تسديد المستحق من أصل الدين أو عوائده (بما فيها ديون التمويل الاستهلاكي) لمدة تزيد عن ٩٠ يوما وتقل عن ١٨٠ يوما

٦) الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة تزيد عن ٦٠ يوماً وتقل عن ١٨٠يوماً.

٧) التسهيلات التي مضى على تاريخ انتهاء عقدها مدة تزيد عن ٩٠ يوماً وتقل عن١٨٠ يوماً ولم يتم تجديدها.

٨) عدم توفر بيانات مالية سنوية على الأقل ومدققة بالنسبة للشركات المطلوب منها ذلك وفق أحكام القوانين النافذة.

٩) قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها أكثر من٦٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوماً ولم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.

١٠) الديون غير المنتجة التي تمت جدولتها وإلى أن يلتزم العميل بثلاث أقساط على الأقل، يمكن بعدها نقل هذه الديون إلى فئة الديون العادية.

١١) الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون دون المستوى وقام العميل بتسديد كامل المستحقات أو تسديد كامل رصيد الفائدة المحفوظة على حساب الجاري مدين إضافة لتسديد نسبة ١٠ %من السقف الممنوح وبحيث لا يبقى أي تجاوز على السقف الممنوح على أن يتم تخفيض هذا السقف بقيمة الدفعة المسددة، وذلك في حال عدم وجود مؤشرات أخرى تستدعي تصنيف هذه الديون ضمن فئة الديون دون المستوى، علمًا بأنه يسمح بهذا الإجراء مرة واحدة خلال السنة، وفي حال انخفاض تصنيف الديون مرة ثانية خلال السنة إلى فئة الديون دون المستوى لا يجوز نقلها إلى فئة الديون التي تتطلب اهتماماً خاصًا إلا بإجراء إعادة جدولة أصولية .وفي كل الأحوال لا يجوز نقل الدين من فئة تصنيف الديون المشكوك بتحصيلها أو الرديئة إلى فئة أعلى إلا بإجراء إعادة جدولة أصولية.

١٢) عدم شفافية البيانات المالية المقدمة من المدين.

١٣) الديون غير الموثقة بعقود أصولية.

١٤) ظهور خلل وضعف في إدارة الشركة إذا كان المدين شخصًا معنويًا أو حصول خلاف بين الشركاء قد يؤدي إلى احتمال عدم السداد.

١٥) تدني في درجة تصنيف المدين (في حال توفره) من قبل مؤسسات تصنيف محلية أو عالمية معترف بها.

٢. ديون غير منتجة: وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات التالية:

أ .مضي ١٨٠ يوماً فأكثر على أي مما يلي:

١ .استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده.

٢ .جمود حساب الجاري مدين لجهة التسديدات.

٣ .التجاوز في حساب الجاري مدين عن السقف الممنوح بنسبة ١٠ % أو أكثر.

٤ .الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة)دائن صدفة مدين)

٥ .قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء والتي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.

٦ .التسهيلات الائتمانية غير المجددة.

ويراعى التصنيف حسب الجدول التالي:

الجدول رقم /2/ من إعداد الباحث

ر.ت	الفئة	عدد أيام التأخر عن السداد
أ	ديون دون المستوى	١٨٠يوم إلى ٢٦٩يوم
ب	ديون مشكوك في تحصيلها	٢٧٠ يوم إلى ٤٤٩ يوم
ج	ديون رديئة	٤٥٠ يوم فأكثر

ب. بالإضافة لما سبق، تصنف الديون غير منتجة إذا توفرت فيها إحدى المؤشرات التالية، على أن يكون لدى المصرف المبررات الواضحة لقيامه بالتصنيف ضمن فئة دون أخرى:

١) التسهيلات التي خضعت للهيكلة مرتين خلال العام الواحد ولم يلتزم العميل بشروطها.

٢) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.

٣) اعتماد المصرف على تسييل الضمانات المقدمة لسداد الدين، في حال كان مصدر التسديد الوحيد يعتمد على تسييل هذه الضمانات.

المطلب الثاني: مسببات الديون المتعثرة:

أولاً: أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية:

هناك أسباب وعوامل كثيرة تؤدي إلى نشوء الديون المتعثرة لدى المصارف السورية الخاصة، حيث أن التسهيلات تتضمن درجة عالية من المخاطرة تزداد كلما ازداد اندفاع المصارف في الإقراض أو التسرع في منحه أو أن المصرف لايتمكن من التحليل الدقيق لمراكز الزبائن الائتمانية.

فالمصارف لا تتمكن من التنبؤ بالمبالغ التي تواجهها أو التنبؤ بمشاكل التحصيل في المستقبل وذلك لوجود متغيرات متعددة ومفاجئة، ولا تستطيع المصارف تفادي خسائر التمويلات بصورة كلية ولكن من واجبها بذل المساعي لتقليل هذه الخسائر **الخزرجي، (٢٠٠٤)**

ويمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الائتمان إلى:

1. **أعمال يقوم بها المصرف تؤدي إلى تعثر الائتمان مثل:**

أ. قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية **النجار، (١٩٩٧)**

ب. عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من حيث مخاطرالسوق، والإدارة، والضمانات العقارية) **حسين، (١٩٩٨)**

ت. عدم الالتزام بالشروط التعاقدية وصرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل.

ث. عدم المعالجة الفورية للتجاوزات التي تحصل بين الحين والأخر والمتعلقة بشكل مباشر وغير مباشر بالتسهيلات.

2. أعمال يقوم بها العميل تؤدي إلى تعثر الديون منها:

صباح،(٢٠٠٤)

أ- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للمصرف .

ب- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجله

ت- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية

ث- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل .

3. **أسباب تتعلق بالبيئة الخارجية بالمصرف وتتمثل في الآتي: الخزرجي، (٢٠٠٤)**

أ. الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي توثر على نشاط الائتمان بالبنك بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية.

ب. المنافسة غير المشروعة بين البنوك، وعدم استقرار أسعار الصرف.

4. أسباب تشريعية وقانونية:

إن هذه الأسباب تتميز بقصور شديد في القوانين النافذة من حيث عدم شموليتها وعدم تغطيتها لكثير من الأحداث والأمور التي تساعد في اتخاذ الإجراء المناسب والحازم في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، زيادة على أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة، لا تندرج بشكل معقول ولا تتناسب مع حجم المخالفة فهي تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، مما يعني انتظار السلطة النقدية إلى حين الانهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار بالإغلاق **المومني، (٢٠٠٠)**

5. أسباب خارجية مترتبة على الأيدلوجية الاقتصادية:

وأهم ما يتصف به الاقتصاد النامي هو حالة عدم الاستقرار، التي ترجع إلى عدة عوامل منها:

أ .**الخلل الهيكلي**: حيث يرتكز اقتصاد معظم الدول النامية على إنتاج سلعة واحدة غالباً ما تكون مادة خام، تخضع أسعارها وكمياتها لتقلبات السوق الدولي الخاص بهذه السلعة.

ب.**الارتباط بالسوق العالمي**: وما يعكسه ذلك من آثار تتمثل في عدم قدرة المشروعات المحلية على منافسة السلع الأجنبية في داخل الدولة، خصوصاً مع زيادة اتجاه الدول النامية إلى استيراد سلع كاملة التصنيع اتحاد المصارف العربية.

ج .**كثرة التغييرات السياسية** المتمثلة في تغيير النظام تماماً أو التغيير المتتالي للحكومات، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في داخل الدولة.

ثانياً: مؤشرات تعثر التسهيلات المصرفية:

عند **الحديث عن تعثر التسهيلات المصرفية** لايمكن فصل ذلك عن المشاكل المالية التي تواجه الأعمال أو المشروع والتي تفضي إلى عدم استرداد القرض الممنوح،

وفيما يلي بعض المؤشرات:

أ. مؤشرات رئيسة:

1. مؤشرات متعلقة بحساب العميل لدى المصرف ومنها:

- إصدار شيكات على حساب الائتمان أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل صاحب التسهيلات من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى

- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع.
- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول

2. **المؤشرات المتعلقة بطلبات صاحب التسهيلات،** نذكر أهمها:

- تقدم صاحب التسهيلات بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
- قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة التأمين عن الضمانات المقدمة للبنك، أو تكرار التقدم بطلبات لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان.
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، الأمر الذي يشير إلى أن صاحب التسهيلات يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا، أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية.
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن صاحب التسهيلات غير قادرعلى إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

3. **المؤشرات المتعلقة بالضمانات:**

- تقديم سندات أو كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين
- تراجع القيمة السوقية للضمانات
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح؛ واضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.

4. **المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها:**

بصفة عامة هناك عدة مؤشرات من خلال ميزانية صاحب التسهيلات يستدل بها على أنه يواجه صعوبات قد تؤدي إلى احتمال عدم قدرته على سداد التزاماته ومن أهمها:

- ارتفاع مديونية العميل
- زيادة حادة في المخزون السلعي وتراجع معدل دوران المخزون.
- تقلبات حادة في سيولة العميل
- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين)
- إجراء تغييرات غير مبررة في السياسات المحاسبية وكثرة تغيير مدققي الحسابات.

5. مؤشرات من خلال ميزانية العميل:

يصور جدول حسابات العميل إيرادات ونفقات صاحب التسهيلات ومن خلال تحليلها لفترات مختلفة يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر من عناصر الإيرادات والنفقات.

ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها من خلال الميزانية:

-انخفاض حجم المبيعات.

-ازدياد المبيعات مع انخفاض الأرباح.

-ارتفاع نسب التكاليف.

-تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.

-الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات.

-الانخفاض أو الارتفاع غير المبرر في احد بنود الايرادات.

-عدم وجود أرباح للتشغيل.

ب. مؤشرات ثانوية:

هناك مؤشرات أخرى ثانوية لاتقل أهمية عن ماذكر من مؤشرات رئيسة لانها قد تنذر بحدوث مشكلة في سداد الدين مستقبلاً، ومن بينها:

- الدعاوى والحجوزات المقدمة ضد صاحب التسهيلات والتأخير في سداد الضرائب وغيرها من الالتزامات تجاه الدولة.
- تأخر صاحب التسهيلات في الدفع للموردين أو طلبه منهم لمنحه شروطا أيسر أو مهلة أطول مما قد يؤدي برفض التوريد له
- قيام شركة التأمين بإلغاء تغطية تأمينية بسبب عدم سداد قسط التأمين، أو وجود نزاع مع شركات التامين
- تغيير طبيعة عمل صاحب التسهيلات
- التغيرات الكبيرة في مجلس إدارة المؤسسة أو ملكيتها أو العاملين بها.

- سحب علامات أو توكيلات تجارية من صاحب التسهيلات، مما يؤدي إلى تراجع التقييم الائتماني لدى المؤسسة

ثالثاً: الآثار السلبية للتعثر على المصارف:

للديون المتعثرة آثار ضارة كثيرة على الاقتصاد برمته وعلى المصارف بشكل خاص، قد تؤدي إلى عرقلة أعمالها، وانخفاض قدرتها على مواكبة المستجدات في الصناعة المصرفية؛ حيث تضطر المصارف سنوياً إلى زيادة نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها سواء بإرادتها أو بموجب توجيه السلطات النقدية، وقد يصل الأمر في بعض المصارف إلى عدم توزيع الأرباح على المساهمين إذا لزم الأمر.

وتؤثر كذلك الخسائر الناشئة عن تعثر التسهيلات على احتياطيات أو رأسمال المصرف وعلى سيولته وتتطلب الديون الوقت والجهد المتواصل في متابعة تحصيلها **أبو عبيد،(2003)**

وفيما يلي بعض الآثار السلبية للديون المتعثرة:

أ. **على الصعيد المالي: صباح، (2004)**

1. تكاليف معالجة الدين المتعثرة في القضاء والمحاكم وأتعاب المحاماة وغيرها بالإضافة إلى تكلفة الفرصة المفقودة بسبب تجميد الأموال في موجودات متعثرة
2. احتجاز جزء من الإيرادات الكلية لتشكيل المخصصات اللازمة إزاء الديون.
3. خسارة الفوائد والأرباح المترتبة على تلك الديون أو تعليقها لأجل مسمى.
4. تكاليف متابعة تحصيل الدين المتعثر التي تتطلب إشراف ورقابة أكثر من غيرها

ب. على صعيد الاقتصاد القومي:

- **الدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة:** يؤدي التعثر المالي إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية، وانخفاض حصيلة الضرائب المحولة للدولة من كل من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة، ومن حيث زيادة الطاقة العاطلة تتحول المشروعات المتعثرة في سداد ديونها إلى طاقات عاطلة داخل الاقتصاد القومي **المومني، (٢٠٠٠)**

- **مناخ الاستثمار**: يعتبر ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشراً لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل **الخزرجي، (٢٠٠٤)**

-**الميزان التجاري**: تؤدي المشروعات المتعثرة بما تمثله من طاقات معطلة إلى التأثير سلباً على الإنتاج القومي مما يؤدي إلى اللجوء إلى القروض لسد الفجوة بين العرض والطلب، ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري. **أبو عبيد،(2003)**

المطلب الثالث: معالجة الديون المتعثرة:

أولاً: مراحل تعثر التسهيلات المصرفية

إن التعثر لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر النهائي

المرحلة الأولى: حدوث السبب

وهو البداية الحقيقية للتعثر حيث يحدث حادث عارض ما، ويمثل ذلك اختباراً وتحدياً لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.

المرحلة الثانية: تجاهل الحالة الراهنة

حيث يتم فيها تنبه القائمين على إدارة المصرف والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا وتقليلا لشأنها.

المرحلة الثالثة: التعايش مع التعثر

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المؤسسة، ويكون المشروع على وشك الانهيار والإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف أي استثمارات جديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج واغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

المرحلة الرابعة: مطالبة الدائنين

في هذه المرحلة تبدأ عملية المطالبات المالية وترافقها تدهور السمعة السوقية للعميل وبدء الملاحقات القانونية والتنفيذ على أصحاب المشروع والكفلاء على حد سواء.

المرحلة الأخيرة: معالجة التعثر أو التصفية النهائية:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وإنعاش القدرة على النمو والتوسع وسداد الاقساط المستحقة بعد إعادة جدولتها.

الشكل رقم /7/ من إعداد الباحث

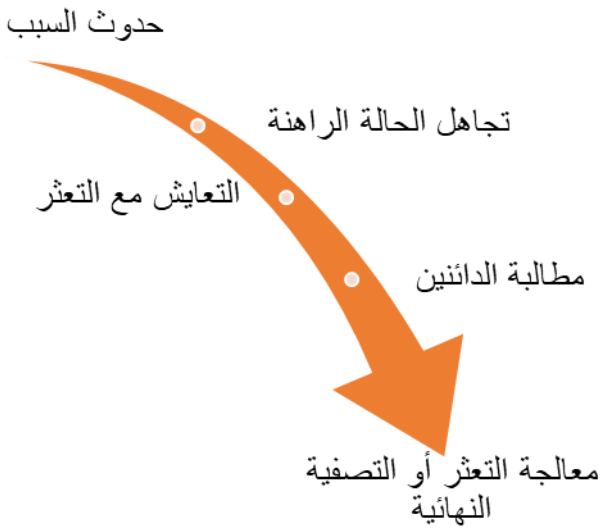

ثانياً: إستراتيجيات معالجة الديون المتعثرة:

1. إستراتيجية تتعلق بالديون:

إن أفضل إستراتيجية للتعامل مع الديون المتعثرة، هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح التسهيلات، بالإضافة إلى إتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية، للتأكد من طبيعة الضمان، وذلك من خلال الإشراف الناجح على الائتمان وتكمن أسس الإدارة الناجحة للتسهيلات الممنوحة فيما يلي **Camp, (2004)** .

أ. مراقبة أداء التسهيلات المصرفيه بعد منحها والتأكد من استغلال التسهيلات الممنوحة وفق الشروط والضمانات، وللغرض الذي من أجله تم المنح للتأكد من إمكانية التسديد وفي المواعيد المحددة.

ب. التوثيق التام للشروط القانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالتسهيلات حيث تقوم حاليا المصارف السورية الخاصة باعتماد أنظمة الكترونية للتوثيق وتسهل العودة لعقود ووثائق

الضمانات بشكل كامل من خلال مشاريع للأرشفة الالكترونية وعد الاعتماد فقط على الورقيات.

ت. التواصل الدوري مع العميل من خلال اجراء الزيارات لمشروع العميل ومنشآته والاطلاع عن كثب على الاعمال أو عن طريق الاتصال هاتفيا أو الكترونياً ووضع نظام لحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها.

6. استراتيجيات تتعلق بالعملاء، ومنها:

أ.استراتيجية محافظة: تبدأ بإجراءات مخلصة تجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة وفي اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها العميل، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من قروض جديدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى العميل أو تخفيف شروط التسديد أو تعليق الفوائد أو جدولة التسهيلات **الزبيدي،(2002)**

ب. إستراتيجية متشددة: وهي الإستراتيجية التي تقوم بها إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس العميل خصوصاً إذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن العميل المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات، أو أنه لم يكن صادقاً، في معلومات أخرى، وأن العميل قد استخدم الائتمان في غير غرضه الذي تقدم من أجله مما أوصلت البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى الديون المتعثرة، الأمر الذي من خلاله يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها **ارشيد وجودة،(1999)**

ثالثاً: آليات إدارة التسهيلات المصرفية المتعثرة.

تسعى المصارف السورية وبالتعاون مع مصرف سورية المركزي إلى العمل على رفع الكفاءات المهنية للكوادر المكلفة بكامل العملية الائتمانية واعتماد نظام متكامل للحد من تعثر التسهيلات المصرفية، والحفاظ على توازن الجهاز المصرفي من خلال آليات تساعد في التقليل من تعثر التسهيلات.

يمكن تقسيم هذه الطرق إلى ثلاثة طرق رئيسة: **بن شنة، (2009)**

1. **طريقة إنعاش العميل**: حتى يتمكن المصرف من إنعاش العميل يقوم قسم التمويل بدراسة وضع العميل الحالي وعند التأكد من أن العميل والمنتج الذي يعمل عليه أو الخدمات التي

يقدمها ذاهبة باتجاه التعافي بشكل تدريجي وأن سبب التعثر تتم معالجته بشكل جدي وانه سينتهي قريباً وان العميل قريب من استعادة نشاطه والعمل بكامل طاقته، عندها يقوم المصرف بمنح العميل تسهيلات جديدة وبشروط ميسرة (سعرفائدة أو ربح أقل – أقساط ميسرة) تسمح له بمعاودة تمويل وممارسة نشاطه والعودة بقوة للسوق وتسديد جميع التزاماته.

2. **طريقة تعويم العميل المتعثر**: التعثر قد يحدث نتيجة ظروف استثنائية طارئة أو لأسباب قاهرة (متعلقة بالعميل أو خارجة عن ارادته). هذه الظروف قد تكون مؤقتة وتؤثر على قدرة العميل على السداد، مما يستدعي تدخل المصرف ومساندته من خلال إعطائه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده أو أرباحه ويقوم العميل خلال فترة السماح هذه بتحسين وضعه والوقوف من جديد.
عادة تتضمن هذه العملية إعادة جدولة الدين (تختلف مدتها حسب الدراسة الائتمانية ووضع العميل) أو التنازل عن كل الفوائد والارباح أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين.

3. **طريقة انتشال العميل:** تتطلب هذه الطريقة من المصرف أن يكون لديه القدرة والدراية ليقوم بحزمة من الإجراءات للتدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل وكافة العمليات المرتبطة من انتاج وتوزيع وتسويق وفقا لخطة عمل متفق عليها بين المصرف والعميل، ويقوم المصرف وفقاً للاتفاق مع العميل على تقديم المشورة المناسبة المتعلقة بتوزيع وتسويق منتجات العميل وتنشيط الطلب على السلع والخدمات التي يقدمها العميل وتلافي الأخطاء والتكاليف الغير ضرورية والتصرف السليم بالأصول الغير منتجة والعمل على زيادة الإيرادات وبالتالي استعادة العميل وضعه الطبيعي وقدرته على السداد من جديد.
الشكل رقم /8/ من إعداد الباحث

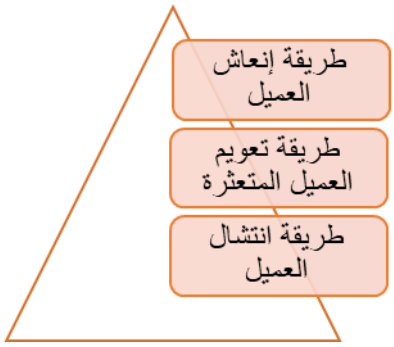

رابعاً: دور مصرف سورية المركزي بالمعالجة في ظل الأزمة:

أجازت القوانين والتشريعات السورية عامة وقانون النقد الأساسي رقم23 لعام 2002 للمصارف السورية أن تتبع الأصول المبينة في هذا القانون في سبيل تحصيل قيمة الرهن المقبول ضمانا لمطاليب هذه المصارف.

ويحق للمصرف إذا لم تسدد مطاليبه عند الاستحقاق أن يعمد إلى بيع الرهن بعد انقضاء خمسة عشر يوما على إنذاره المدين بوساطة الكاتب بالعدل ولا يمكن أن يحول دون هذا البيع أي اعتراض كان، وإن حق المصرف هذا لا يمنعه من إجراء سائر التتبعات الأخرى بحق المدين إلى أن يتم تسديد جميع مطاليبه من رأس مال وفوائد وعمولات ونفقات.

وتعتمد سياسة المصرف المركزي على جملة من الضوابط لعمليات منح الائتمان بما ينسجم مع مقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة وذلك فيما يخص حجم الإقراض ونوعيته وحدوده القصوى، وتعتبر هذه الضوابط ملزمة لعمل المصارف، وتوجب على المصارف وعلى مسؤوليتها إيلاء متابعة ديونها عناية خاصة والتأكد الدائم من الالتزام بمعايير إدارة المخاطر السليمة واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة وفقاً لذلك وأن تحرص على متابعة تحصيل هذه الديون وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة لديها بما يضمن استرداد أموالها بالكفاية المطلوبة.

ويقوم مصرف سورية المركزي بمجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية جاهداً لوضع حد لتعثر التسهيلات الائتمانية ويمكن استعراض أهم هذه الإجراءات من خلال:

1) **الإجراءات الإدارية والمتابعات مع الوزارات والدوائر المختصة:**

- يعمل مصرف سورية المركزي على المتابعات الجارية مع الوزارات والجهات المعنية بمايتعلق بتذليل الصعوبات التي تواجه المصارف في تحصيل حقوقها وتسوية الديون المتعثرة.

- عمل على مشروع عدم إمكانية التنازل عن حق الفروغ للعقارات التجارية لدى مديريات المالية المختصة دون الرجوع إلى صحيفة المتجر حيث تم إلزامها أصولاً بالتسجيل والتأكيد على الدوائر على تطبيق النصوص القانونية الخاصة بالمتجر والواردة في قانون التجارة رقم 33 لعام 2007.
- ألزم مجلس إدارة المصارف بمتابعة الإجراءات المتخذة للتحصيل أو تسوية وتصويب الاخطاء والتوجيه.
- ألزم المصارف بتزويده، أي مصرف سورية المركزي؛ بالصعوبات التي تواجه التحصيل والجهة المسؤولة عنه وإشراك المصارف بالقرارات المتخذة بهذا الخصوص من خلال إشراك الاخيرة بهذه العملية وذلك عبر المقترحات التي تقدمها المصارف دورياً وتحديد الجهة المسؤولة عن التقصير.
- إعداد التقارير الدورية وإطلاع المراقب الداخلي عليها بالاضافة لتسمية ضابط للارتباط مع مصرف سورية المركزي، هذه التقارير تتضمن مبالغ التسهيلات -تاريخ التوقف عن السداد - مبالغ الضمانات - وقيمها التخمينية - مبلغ الكفالة الشخصية - مقابل التسهيلات الممنوحة – الإجراءات القضائية المتخذة التفصيلية - تاريخ التوقف عن السداد - تاريخ الجدولة إن وجدت - عدد الملفات المحولة للمتابعة - وعدد ملفات العملاء المتعثرين التي لم تحول للمتابعة بعد - وعدد موظفي القسم القانوني المسؤول.
- يعمل مصرف سورية المركزي بشكل دائم على الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ ويطلب من المصارف دورياً تزويده ببيان بدوائر التنفيذ التي لوحظ وجود تقصير فيها أو بالكوادر وفي حال وجود ملفات مشطوبة، وقام بالتنسيق مع وزارة العدل لتوجيه دوائر التنفيذ والمحاكم المختصة للنظر بالقروض المتعثرة على وجه السرعة وتوجيه التفتيش القضائي ليتأكد من حسن سير العملية واعطائها الأولوية والاهتمام، وعمل أيضاً على استثناء عمليات البيع والفراغ ونقل الملكية الناجمة عن عمليات البيع بالمزاد العلني لصالح المصارف الخاصة والتي منحت قروضاً لاصحاب تلك العقارات من الحصول على الموافقة الأمنية المسبقة.

2) المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية[1].

أ .مخصص التدني:

[1] منشورات مصرف سورية المركزي 2017 - الموقع الالكتروني

أ -١) يجب تكوين مخصص تدني بنسبة 2 % من جزء الديون العادية المباشرة الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة.

أ -٢) يجب تكوين مخصص تدني **للديون التي تتطلب اهتماماً خاصا كما يلي:**

يجب تكوين مخصص تدني للديون غير المنتجة تغطي أصل الدين بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة (إن وجدت)، وكما يلي:

1. الجزء من الديون **غير المغطى** بضمانات مقبولة:

أ .20 % من الديون دون المستوى.

ب .50 % من الديون المشكوك في تحصيلها.

ج .100 % من الديون الرديئة.

2. الجزء من الديون **المغطى** بضمانات مقبولة:

أ .**التأمينات النقدية:** لا يتم تشكيل أي مخصص على هذا الجزء.

ب.**العقارات**: في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور أربع سنوات على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم تكوين مخصص تدني على كامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار 4 سنوات وبنسبة 25% سنويًا.

ج .**الأوراق المالية:** يتم تكوين مخصص تدني على كامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار 3 سنوات منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة وبنسبة متساوية سنويًا.

د .**السيارات والآليات والمعدات**: يتم تكوين مخصص تدني على كامل قيمة الجزء المغطى بضمان

مقبول على مدار سنتين منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة وبنسبة50 %سنويًا.

ه .**مؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين**: على المصرف إعداد مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول بعد مرور سنة من تاريخ تصنيف الدين إذا لم تقم مؤسسة ضمان القروض/شركة التأمين بالدفع.

ب - 2% من جزء الديون التي تتطلب اهتماماً خاصا المغطى بضمانات مقبولة بعد استبعاد مايلي:

١-استثناء الديون المحددة في البنود 3-4-5 من هذه الفقرة (أ -٣) التي تتطلب إعداد مخصصات خاصة مقابلها.

٢ -الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

٣ -الجزء من الديون المغطى بتأمينات نقدية، على أن تحتسب إفراديا لكل عميل على حدة.

٤ -الجزء من الديون المغطى بكفالة مصرفية مقبولة، على أن تحتسب إفراديا لكل عميل على حدة.

٥ -الجزء من الديون المغطى بكفالات مستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 483/ م.ن/ب4 تاريخ 2009/04/08 وحسب نسب التثقيل المحددة بالقرار السابق.

أ -٣) يجب تكوين مخصص تدني للديون غير المنتجة تغطي أصل الدين بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة (إن وجدت)، وكما يلي:

1- الجزء من الديون **غير المغطى** بضمانات مقبولة باستثناء الديون المحددة في البنود 3-4-5 هذه الفقرة(أ-3) :

أ .٢٠ % من الديون دون المستوى.

ب .٥٠ % من الديون المشكوك في تحصيلها.

ج .١٠٠ % من الديون الرديئة.

2- الجزء من الديون المغطى بضمانات مقبولة:

أ. التأمينات النقدية: لا يتم تشكيل أي مخصص على هذا الجزء.

ب. العقارات: في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور سنة على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار5 سنوات منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة) وبنسبة 20% سنوياً.

ج .**الأوراق المالية والسيارات والآليات والمعدات**: في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور سنة على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم في نهاية السنة تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول.

د .**مؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين**: على المصرف إعداد مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول بعد مرور **سنة** من تاريخ تصنيف الدين إذا لم تقم مؤسسة ضمان القروض/شركة التأمين بالدفع.

3- يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها 90 يوماً فأكثر والتي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة بعد استبعاد الجزء المغطى بضمانات مقبولة والذي تتم معالجته وفق البند ٢ من هذه الفقرة أ -٣

4- يتم تكوين مخصص تدني للحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة كما يلي:

أ .٥٠ % من الحسابات المكشوفة لمدة ٦٠ يوم إلى ٨٩ يوم.

ب .١٠٠ % من الحسابات المكشوفة لمدة ٩٠ يوم فأكثر.

5-يتم تكوين مخصص تدني **لديون التمويل الاستهلاكي** الممنوحة على شكل بطاقات ائتمان، تمويل سيارات شخصية، تمويل سكني، تمويل شخصي بكل أشكالهبعد استبعاد الجزء المغطى بضمانات مقبولة والذي تتم معالجته وفق البند ٢ من هذه الفقرة (أ-٣) وكما يلي:

أ .١٥ % للديون المستحقة لمدة ٦٠ إلى ٨٩ يوم.

ب .٢٥ % للديون المستحقة لمدة ٩٠ إلى ١١٩ يوم.

ج .٥٠ % للديون المستحقة لمدة ١٢٠ إلى ١٧٩ يوم.

د .٧٥ % للديون المستحقة لمدة ١٨٠ إلى ٢٦٩ يوم.

ه .١٠٠ % للديون المستحقة لمدة ٢٧٠ فأكثر.

ب .الاحتياطي العام للتسهيلات الائتمانية:

يظهر هذا الاحتياطي في بند مستقل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى" احتياطي عام لمخاطر التمويل" ضمن الأموال الخاصة المساندة، ويشكل كما يلي:

1. 1% من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة بعد استثناء ما ورد ضمن أ- 1 أعلاه
2. 0.5 % من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة حسابات خارج الميزانية

3) مراقبة الضمانات المقدمة للمصارف[1]

يتوجب على المصارف اتخاذ كافة الإجراءات المتاحة التي تسهم في متابعة وضع الضمانات المقبولة من قبلها للتسهيلات الائتمانية الممنوحة، وتحديث تخمينها بصورة دورية، لاسيما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية ذات الأهمية النسبية والخصوصية بالنسبة لمحفظة تسهيلات المصرف وجودتها، ويتم تقييم الضمانات العقارية من قبل مخمن عقاري واحد على الأقل إذا كانت قيمة التسهيلات الائتمانية أقل من 25 مليون ل.س، ومن قبل اثنين من خبراء التخمين بحيث تعتمد القيمة الأقل للتخمين، في حال كانت قيمة التسهيلات 25 مليون ل.س فأكثر، وذلك لكل من الحالات التالية:

[1] منشورات مصرف سورية المركزي 2017 -الموقع الالكتروني

-عند منح التسهيلات الائتمانية.

-عند تصنيف التسهيلات الائتمانية على أنها غير منتجة.

-يعاد تقييم الضمانات العقارية للتسهيلات الائتمانية المنتجة مرة كل أربع سنوات على الأقل، أو في حالة هبوط عام في أسعار العقارات ككل، ويستثنى من ذلك العقارات التي لا تقل قيمتها التقديرية عن 150% من قيمة التسهيلات الائتمانية المتناقصة بتاريخ المنح أو التجديد.

وتشتمل الضمانات المقبولة، لأغراض تكوين مخصص التدني للديون غير المنتجة، على:

1. التأمينات النقدية والودائع المجمدة لقاء التسهيلات الائتمانية بشرط وجود اتفاقية حجز وديعة وألا تكون هناك أي موانع قانونية لتسييل الوديعة لصالح المصرف.
2. 50% من القيمة التخمينية للعقار المرهون لصالح المصرف، والذي تم تخمينه قبل 2011/01/01 و75% من القيمة التخمينية للعقار المرهون لصالح المصرف والذي تم تخمينه بعد2010/12/31 أو قيمة سند الرهن مضافًا إليه الفوائد على قيمة سند الرهن أيهما أقل، وفقًا للشروط التالية:
   أ. ألا يكون العقار مرهونًا بدرجات أعلى لأي جهة أخرى.
   ب. أن تكون صحيفة العقار خالية من الإشارات التي تحد من حقوق المصرف بما يحول دون إمكانية التنفيذ على العقار وتسييله استيفاءًا لحقوق المصرف وفق تقديره وعلى مسؤوليته.
   ت. أن يكون العقار مسجلا في السجلات العقارية.
3. 100 % من القيمة العادلة للأوراق المالية.
4. 50% من القيمة التخمينية للسيارات والآليات والمعدات المرهونة بالتسجيل لدى الدوائر الرسمية حصرا، أو قيمة الرهن أيهما أقل.
5. 75% من جزء التسهيلات الائتمانية المضمون تسديدها من قبل شركات التأمين.
6. 100% من جزء التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل شركات ضمان القروض

4) جدولة الديون غير المنتجة[1]

يشترط لإخراج الديون التي تم جدولتها (لمرة أو مرتين فقط) من إطار الديون غير المنتجة:

1. تسديد دفعة نقدية أولى من مصادر العميل الخاصة (غير ناتجة عن تسييل الضمانات الخاصة بالدين، وغير ممولة بتسهيلات ائتمانية من المصرف نفسه) لا تقل عن5 % من كامل قيمة

[1] منشورات مصرف سورية المركزي 2017 - الموقع الالكتروني

المستحقات في حال الجدولة الأولى، وترتفع هذه النسبة إلى 10% في حال الجدولة للمرة الثانية.

2. إجراء الجدولة على شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية كحد أقصى، وبحيث لا تزيد فترة سداد المديونية المجدولة عن 10 سنوات باستثناء الجدولة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التي تزيد مدة تعاقدها الأصلية عن 10 سنوات، مع مدة متبقية للسداد تزيد عن ذلك، وعدم منح العميل فترة سماح تزيد عن 6 أشهر.

على أنه لا يجوز للمصرف منح تسهيلات ائتمانية لأي عميل لتسديد ديونه غير المنتجة ولا يجوزله أيضاً منح تسهيلات ائتمانية لأي عميل تم تصنيف ديونه ضمن فئة الديون غير المنتجة، إلا إذا كانت التسهيلات لمشاريع لها محاسبة مستقلة ومضمونة بحوالات حق ولا يوجد لها ارتباط بالحسابات الأخرى للعميل.

وتستخدم أي تحصيلات للديون غير المنتجة سواء من تسييل الضمانات أو من موارد العميل لتسديد أصل الدين أولاً، وبعد سداد أصل الدين كاملا يتم تسجيل التحصيلات النقدية اللاحقة كفوائد/عوائد مقبوضة.

5) بعض الأحكام العامة المتعلقة بقرارات مصرف سورية المركزي:

- يجوز لمديرية مفوضية الحكومة فرض زيادة المخصصات أو اتخاذ تدابير مناسبة أخرى أو طلب تعديل التصنيف وتكوين المخصصات في حال الضرورة، كما يحق لها مطالبة المصارف بإيجاد وتطبيق آليات واعتماد إجراءات ملائمة لإجراء تقييم دوري لقيمة مخففات المخاطر، وإيجاد سياسات وإجراءات للتحديد المبكر للأصول الضعيفة.
- لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية جديدة لأي عميل سبق وأن أعدمت ديونه بشكل جزئي أو كلي ما لم يقم بتسديد المبلغ المعدوم.
- لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية إضافية تزيد عن السقوف الممنوحة أصلاً للعملاء الذين تم تصنيف ديونهم ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتماماً خاصا، إلا بعد تحويلها إلى ديون عادية.
- على المصرف التحوط **مقابل القضايا** المحالة إلى القضاء أخذا بالاعتبار:

أ. الموقف القانوني للمصرف (احتمالية ربح/خسارة القضية).

ب. نوع القضية.

ت. المرحلة التي وصلت إليها القضية.

- يتوجب على المصارف لاسيما في ظل الظروف الراهنة إجراء اختبارات جهد تفصيلية Stress Testing للمحفظة الائتمانية وفق سيناريوهات يتم اختيارها انطلاقًا من المخاطر والعوامل المؤثرة على المحفظة الائتمانية ووفق أحكام قرارات مجلس النقد والتسليف النافذة، على أن يتم بناء على نتائج هذه الاختبارات تقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها لدى المصرف لمواجهة أي خسائر وتكوين مخصصات إضافية إلى جانب المخصصات الواجب اقتطاعها لمقابلة أي خسائر متوقعة ناجمة عن محفظة التسهيلات الائتمانية لديها، وتلتزم المصارف بهذا الخصوص بموافاة مصرف سورية المركزي/مفوضية الحكومة لدى المصارف بنتائج هذه الاختبارات التفصيلية والسيناريوهات المطبقة والإجراءات الواجبة بناء على هذه النتائج.

الفصل الرابع:
الدراسة الميدانية:
النتائج والتوصيات

الدراسة الميدانية:

تم توزيع /50/ استبيان على عدد من المبحوثين من العاملين بالقطاع المصرفي قسم التمويل أو إدارة المخاطر بالمصارف السورية الخاصة وشمل الاستبيان المجالات التالية والتي وزعت على المحاور التالية:

جدول رقم /3/ من إعداد الباحث
مجالات استبانة الدراسة وعباراتها

ر.ت	مجالات الاستبيان	عدد العبارات
	داخلي يتعلق بالمصرف	
أ	أثر قرار التمويل والدراسة الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية	11
ب	أثراعتماد الضمانات المقدمة من العملاء على تعثر التمويل	7
ج	أثر المشروع الممول ونوعه في تعثر التسهيلات الائتمانية	5
	الظروف الخارجية المحيطة بالمصرف	
د	الأثر الذي تلعبه الظروف الأمنية والسياسية	9
ه	الأثر الذي تلعبه الظروف الاقتصادية	9
و	لأثر الذي تلعبه القوانين والتشريعات الناظمة	8
	المجمـــــــوع	**49**

أولاً: صدق وثبات استبيان البحث:

استبيان البحث قادر على انجاز قياس ماوضع لأجله بما يحقق أهداف البحث ويجيب على أسئلتها وفرضياتها وقد تم قياس صدق الاستبانة من خلال طريقتين كما يلي:

1. صدق المحتوى:

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من أساتذة الجامعة ومن لهم خبرة في المجال المصرفي من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الأسئلة والعبارات التي تضمنها الاستبيان وقام الدكتور المشرف بعد الاطلاع على الاستبيان، بطلب حذف العبارات وتعديل عبارات أخرى وإعادة تصنيف بعض العبارات في المجالات التي تضمنها الاستبيان، حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبيان.

2. عدالة التوزيع:

للتاكد من عدالة التوزيع تم اجراء اختبار (kolmogroph) و قد بلغت قيمة الدلالة sig مستوى أكبر من 0.05 في جميع عبارات الاستبيان مما يشير إلى أن البيانات موزعة بشكل متساو وهي تسمح بإجراء اختبارات مثل t-test.

ثانياً: وصف خصائص عينة البحث:

1. توزع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم /4/ من إعداد الباحث

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	27	54
أنثى	23	46

المجموع	50	100

يلاحظ من الجدول /4/ أن تمثيل الذكور بالعينة هو أكبر من تمثيل الاناث حيث بلغت نسبة الاناث 46% من مجموع المبحوثين.

2. توزع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم /5/ من إعداد الباحث

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
20-28	9	18
29-39	36	72
فوق 40	5	10
المجموع	50	100

من الجدول /5/ يلاحظ أن فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهن بين 29-39 سنة هي الفئة الأكثر تمثيلاً تليها الفئة بين 20-28 وأخيراً الفئة فوق 40.

3. توزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم /6/ من إعداد الباحث

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية	0	0
جامعة	38	76
ماجستير	12	24
المجموع	50	100

نلاحظ من الجدول رقم /6/ غالبية المبحوثين هم من خريجي الجامعات بنسبة 76% بينما خريجي الماجستير أو الدكتوراه بنسبة 24%، بينما لايوجد أي من المبحوثين من حملة الشهاد الثانوية، وهذا دليل على أن غالبية موظفي المصارف الخاصة هم من حملة الشهادات الجامعية ومن المحتمل جداً أن يكون قسم كبير من المبحوثين من حملة الشهادة الجامعية يحضرون حالياً لنيل درجة الماجستير في اختصاصات مختلفة.

4. توزع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي:

جدول رقم /7/ من إعداد الباحث

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %

موظف	27	54
مشرف	17	34
مدير	6	12
المجموع	50	100

من الجدول رقم /7/ يظهر لنا أن نسبة المبحوثين من الموظفين هي الأعلى بنسبة 54% تليها نسبة المشرفين بنسبة 34% وأخيراً نسبة المدراء ورؤساء الأقسام.بنسبة 12%.

النتائج وتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث:

تم اختبارالفرضيات من خلال إيجاد الأوساط الحسابية الموزونة، قوة الإجابة والإنحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبيان، وجميع هذه الفرضيات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي:

الجدول رقم /8/ من إعداد الباحث

"أوافق بشدة، أوافق، محايد، لاأوافق، لاأوافق بشدة "

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

ولإيجاد المتوسطات الحسابية الموزونة تم إعطاء وزن لكل إجابة

ومن ثم تم حساب المتوسطات الحسابية بضرب إجابات المبحوثين في أوزانها كالآتي:

الجدول رقم /9/ من إعداد الباحث

أوافق بشدة	1 X
أوافق	2 X
محايد	3 X
لا أوافق	4 X
لا أوافق بشدة	5 X

ثم يقسم الناتج على مجموع إجابات المبحوثين، وبعد حساب الأوساط الحسابية الموزونة يمكن تقريبها إلى أقرب قيمة للوسط الحسابي الموزون، وذلك حسب الصيغ التالية:

الجدول رقم /10/ من إعداد الباحث

الوزن	**الإجابة أقرب إلى الوزن**
1.0 – 1.5	أوافق بشدة

2.5 – 1.5	أوافق
3.5 – 2.5	محايد
4.5 – 3.5	لا أوافق
5.0 – 4.5	لا أوافق بشدة

وكذلك تم حساب الانحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبيان، وذلك لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول عبارات الفرضيات المعنية:

فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين.

هذا التجانس لا يدل على أن جميع المبحوثين متفقين على عبارات الفرضيات، وإنما هنالك آراء مخالفة، لذلك يمكن حساب الفروقات ما بين متوسط إجابات المبحوثين فاذا كانت الفروقات معنوية، دل ذلك على قبول الفرضية. لذلك يمكن حساب القيم ومستوى دلالتها لاختبار(t- test) مقارنة مع مستوى الدلالة (0.05) فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار(t- test) مرتفعة ومستوى دلالتها أقل من 5% دل ذلك على وجود فروق معنوية أي رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1).

تم استخدام اختبار العينات الإحصائية باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، " t-test One sample " حيث يستخدم هذا الاختبار في الكشف عن وجود اختلاف معنوي، " Significant Difference " لمتوسط متغير ما لعينة واحدة عن قيمة ثابتة مع وسيط التدريج المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة (3) نظراً لأن المقياس المستخدم في الاستبانة هو مقياس ليكرت الخماسي كما أسلفنا.

تم تحقق شروط استخدام الأداة لكون:

- حجم العينة كبير (50 مبحوث)
- العينة عشوائية و لا تعتمد مفرداتها على بعضها البعض. حيث تم توزيع الاستبيان على عدة مصارف وعلى موظفين من فئات عمرية و خبرات و مؤهلات مختلفة.

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر قرار التمويل والدراسة الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة.

ولاختبار الفرضية السابقة فقد تم إيجاد وسيط إجابات أفراد العينة على عبارات المجال الأول ككل والمتعلق بدرجة جودة القرار الائتماني ومن ثم استخدام اختبارT لمعرفة ما إذا كان وسيط إجابات

أفراد العينة على المجال ككل يختلف إحصائياً عن وسيط المقياس المستخدم في استبانة البحث وهو الدرجة /3/ وقد جاءت نتيجة الاختبار كمايلي:

الجدول رقم /11/ من إعداد الباحث

ر.ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T	الدلالة
1	عدم توفر بيانات مالية حقيقية ومدققة حسب الأصول	1.96	0.90	8.147	0.00
2	سوء التحليل الائتماني للبيانات والنسب المالية عند إعداد المذكرة الائتمانية واتخاذ قرار المنح	2.38	1.02	4.265	0.00
3	اعتماد الدراسة الائتمانية على الضمانات المقدمة دون الاهتمام الكامل بالغرض من منح الائتمان	2.22	0.86	6.383	0.00
4	عدم مراجعة مركزية المخاطر وتعاملات العميل مع بقية المصارف قبل وبعد قرار المنح	2.34	0.96	4.858	0.00
5	عدم الاهتمام الكافي بالمخاطر الحالية والمحتملة والنظر إلى الربح فقط	2.24	1.09	4.892	0.00
6	عدم وجود سياسة ائتمانية متكاملة أو نقصها وافتقارها للتحديث	2.44	0.78	5.034	0.00
7	عدم التزام محللي الائتمان وموظفي التمويل بالسياسات والمعايير الخاصة بالائتمان	2.70	0.97	2.178	0.034
8	استعمال التسهيلات لغير الغرض الممنوح من أجله التمويل	2.24	0.93	5.729	0.00
9	قرار منح التسهيلات تم على أسس واعتبارات شخصية	2.14	1.10	5.495	0.00
10	اهمال اجراء الزيارات الدورية لمشروع العميل بعد منح التسهيلات الائتمانية	2.10	0.80	7.814	0.00
11	اهمال المراجعة الدورية لحركة حساب العميل لدى المصرف	2.54	1.05	3.086	0.003
	المتوسط العام	2.30	0.95	5.2619	0.003

يلاحظ من الجدول **/11/ أعلاه:**

أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (1.96 – 2.7) هذه الأوساط جميعها أصغر من المتوسط المفترض (Test-Value =3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.00) أي أنهم موافقون أو موافقون بشدة على أن لقرار التمويل والدراسة الائتمانية دور في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة.

كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية الأولى بين (0.78 -1.1)، وهذه القيم تشير إلى التجانس في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء منخفضاً نسبياً، وقد بلغ (2.30) وهو أصغر من المتوسط المفترض /3/ وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة كما تشير نتائج الجدول أعلاه على

أن لقرار التمويل والدراسة الائتمانية له أثر ذو دلالة احصائية وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T) المحسوبة والبالغة (5.26) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.00)

- مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية العدم للعبارة الأولى (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تقول **بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر قرار التمويل والدراسة الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة وأن** محللي الائتمان يرون أن الأسباب الواردة بعبارات الاستبيان تعتبر أسباب جوهرية لتعثر الديون وأهمها عدم توفر بيانات مالية عادلة ومدققة حسب الأصول وهذا سبب له الأثر الكبير بنشوء التعثر، حيث يجب ألا يكون هناك أي منح لأي تسهيلات ائتمانية لعميل دون دراسة وافية ومستفيضة للوضع المالي للعميل من واقع تقارير مالية دورية مدققة وفق أصول ومعايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
- أيضاً عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية قبل و بعد منح التسهيلات الائتمانية يعتبر سبب رئيسي في نشوء التعثر، وهذا ما يؤكد لنا أن متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة سيؤدي إلى تقليص مشكلة التعثر. **بالاضافة** لضرورة مراجعة مركزية المخاطر وتعاملات العميل مع بقية المصارف قبل وبعد قرار المنح ومعرفة الغرض من التسهيلات ربما يوضح ما في نية العميل، وصدقه حول القيام بتنفيذ المشروع المزمع القيام به بالإضافة لذلك عدم قيام المصارف بمنح تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لتمويل استثمارات طويلة الأجل، كأن يلجأ المقترض إلى الاقتراض قصير الأجل لشراء أصول ثابتة حيث يضعف ذلك من قدرته على السداد.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر اعتماد الضمانات المقدمة من العملاء على تعثر التمويل في المصارف السورية الخاصة

الجدول رقم /12/ من إعداد الباحث

ر.ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T	الدلالة
1	تقديم التسهيلات على بياض أو دون الحصول على ضمانات كافية	2.34	1.15	4.05	0.00
2	ضعف الدراسة الفنية والقانونية والاهتمام الكافي بالصحيفة والإشارات الموضوعة على العقار أو المتجر	2.50	1.02	3.48	0.00

3	عدم التزام المخمن العقاري بالسياسات والمعايير الخاصة بالتخمين	2.38	0.97	4.54	0.00
4	عدم اجراء تخمين دوري للعقار أو المتجر موضوع الضمان	2.42	1.07	3.83	0.00
5	اهمال حساسية منطقة نشاط العميل أو مكان الضمانة (منطقة يرجح تحولها لمنطقة ساخنة)	2.24	1.06	5.07	0.00
6	إهمال إجراء دراسة حقيقية للملاءة المالية للكفيل	2.32	1.11	4.31	0.00
7	اغفال الموظف المسؤول دراسة الضمانات بعد تقديمها لجهة المفوض بالتوقيع عن العميل، والصلاحيات و مصادقات الجهات المعنية	2.74	1.07	1.73	0.09
	المتوسط العام	2.42	1.06	3.86	0.01

يلاحظ من الجدول أعلاه:

أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (2.4 – 2.74) هذه الأوساط جميعها أصغر من المتوسط المفترض (Test-Value =3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.01) أي أنهم موافقون أو موافقون بشدة على أن أثراً لاعتماد الضمانات المقدمة من العملاء على تعثر التمويل في المصارف السورية الخاصة.

كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية الثانية بين (0.97 -1.15) وهذه القيم تشير إلى التجانس في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء منخفضاً نسبياً، وقد بلغ (2.40) وهو أصغر من المتوسط المفترض /3/ وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن لقرار التمويل والدراسة الائتمانية له أثر ذو دلالة احصائية وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.86) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.01)

مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية العدم للعبارة الأولى (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)التي تقول **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر اعتماد الضمانات المقدمة من العملاء على تعثر التمويل في المصارف السورية الخاصة وأن** محللي الائتمان يرون أن الضمانات المصرفية ركيزة أساسية في العمل المصرفي، حيث يمكن الرجوع لها عند تعثر السداد والأسباب الواردة بعبارات الاستبيان المتعلقة باعتماد الضمانات لها الأثر الكبير على نشوء التعثر لجهة تقديم التسهيلات على بياض أو دون الحصول على ضمانات كافية بالاضافة إلى ضعف الدراسة الفنية والقانونية والاهتمام الكافي بالصحيفة والإشارات الموضوعة على العقار أو

المتجر لجهة أن هذه الإشارات قد تمنع المصرف من التنفيذ على العقار أو المتجر وعدم تسييل هذه الضمانات بالوقت المطلوب.

عدم إجراء تخمين دوري للعقار أو المتجر موضوع الضمان وإهمال حساسية منطقة نشاط العميل أو مكان الضمانة يعرض المصرف إلى مخاطر، قد لايتمكن من التنفيذ على العقار في حال لم يقم العميل بتسديد الأقساط المتوجبة الدفع، أيضاً في مايتعلق بالكفيل وإهمال إجراء دراسة حقيقية للملاءة المالية للكفيل، يرى المعنيون بالمصارف أن الكفلاء كضمان هو غير مجدي أحياناً، لكون المخاطرة هنا عالية وغير مضمونة ذلك أن الضمان بكفلاء قد يترتب أن يوافق البنك على هذا الكفيل لأنه ذو سمعة حسنة وبعد فترة قد يتعرض إلى إفلاس أو أزمة مالية أو قد يموت الكفيل، ولذلك من المجدي أن تتم الدراسة الحقيقية لملاءة الكفيل ومن الضروري أن تتنوع الضمانات لأنها خط الدفاع الأول في حالة عجز العميل.

- **العبارة رقم /7/:** إغفال الموظف المسؤول دراسة الضمانات بعد تقديمها لجهة المفوض بالتوقيع عن العميل، والصلاحيات و مصادقات الجهات المعنية.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الموافقين وغير الموافقين حيث أن مستوى الدلالة المعنوية 0.09 وهي أكبر من مستوى 0.05، وهذا يعود إلى كون السياسات الائتمانية الحالية المطبقة في جميع المصارف السورية الخاصة وتعليمات مصرف سورية المركزي تلزم موظفي الائتمان والشؤون القانونية وحتى التدقيق الداخلي بضرورة دراسة الضمانات واعتمادها حسب الأصول ومن جميع الجوانب وخاصة لجهة المفوض بالتوقيع والصلاحيات ومصادقة الجهات المعنية.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر المشروع الممول ونوعه في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة.

الجدول رقم /13/ من إعداد الباحث

ر.ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T	الدلالة
1	المشاريع طويلة الأجل الأقل تعثراً في ظل الأزمة	3.08	0.85	0.66	0.51
2	المشاريع قصيرة الأجل الأكثر تعثراً في ظل الأزمة	2.92	0.88	0.65	0.52
3	المشروع الصناعي هو المشروع الأكثر تعثراً في ظل الأزمة	2.70	0.81	2.60	0.01
4	المشروع التجاري هو المشروع الأقل تعثراً في ظل الأزمة	2.76	0.82	2.06	0.04

5	قروض السيارات هي الأكثر تعثراً وتأخيراً بالسداد من حيث عدد القروض المتعثرة	2.62	0.92	2.91	0.01
	المتوسط العام	2.82	0.86	1.78	0.22

يلاحظ من الجدول أعلاه:

أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (2.62 – 3.08) هذه الأوساط ليست جميعها أصغر من المتوسط المفترض (Test-Value =3) وهذا يمثل درجة تقدير ومعنوية عند مستوى دلالة (0.00) في حال تحققت، أي أن المستجوبون هم:

" موافقون أو محايدون أو غير موافقون على أن **هناك أثر للمشروع الممول ونوعه في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة"**.

كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة بين (0.81 -0.92) وهذه القيم تشير إلى التجانس في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات.

تشيرإذاً نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للمشروع الممول ونوعه في تعثر التسهيلات الائتمانية، وذلك استناداً إلى ضعف قيمة (T) المحسوبة والبالغة (1.78) للجدول ككل **وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (0.22) > (0.05)**

مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها قبول فرضية العدم للعبارة الأولى (H0) والتي تقول **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بأثر اعتماد الضمانات المقدمة من العملاء على تعثر التمويل في المصارف السورية الخاصة** ورفض الفرضية البديلة (H1)

- العبارة /1/ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الموافقين وغير الموافقين على اعتبار أن المشاريع طويلة الأجل الأقل تعثراً في ظل الأزمة هي غير دالة إحصائياً، عند مستوى معنوية (0.51)> (0.05) .
- العبارة /2/ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الموافقين وغير الموافقين على اعتبار أنه المشاريع قصيرة الأجل الأكثر تعثراً في ظل الأزمة هي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.52)> (0.05).
- العبارة /3/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الموافقين وغير الموافقين على اعتبار أنه المشروع الصناعي هو المشروع الأكثر تعثراً في ظل الأزمة هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) < (0.05) ويعزي الباحث ذلك إلى أن القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تضرراً بظل الزمة إن كان من الأعمال الارهابية أو العقوبات الخارجية.

- العبارة /4/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الموافقين وغير الموافقين على اعتبار أنه المشروع التجاري هو المشروع الأقل تعثراً في ظل الأزمة هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.04) < (0.05) ويعزي الباحث ذلك إلى أن القطاع التجاري أو التاجر عموماً في ظل الأزمة كان يعكس أي خسارات أو زيادات بالنفقات أو بسعر الصرف على تجار المفرق أو المستهلكين ولم يكن يتحمل عبء هذه الخسارات بل ينقلها بشكل مباشر للمستهلكين.
- العبارة /5/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الموافقين وغير الموافقين على اعتبار أنه قروض السيارات هي الأكثر تعثراً وتأخيراً بالسداد من حيث عدد القروض المتعثرة هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.04) < (0.05) ويعزي الباحث ذلك إلى أن المقترضين الحاصلين على قروض سيارات تضرروا بشكل كبير نتيجة عدة عوامل:

أ. أعمال الخطف وسرقة السيارات والقذائف اليومية التي أضرت بعدد كبير جداً من السيارات واحتراق بعضها بشكل كامل ووفاة بعض المالكين نتيجة لها أوعدم قدرة أصحابها على إصلاحها وبالتالي لم يبادروا إلى السداد ولم تتمكن المصارف من التنفيذ عليها (لهلاك العين المرهونة).

ب. قيام البعض من مالكي هذه السيارات المرهونة وبسبب تدهور أوضاعهم المادية نتيجة الحرب أو أي ظروف أخرى إلى مغادرة البلاد وتهريب هذه السيارات إلى بلدان الجوار وبيعها هناك دون التسديد للشركات التي تقوم بحسم السندات لدى المصارف أو دون التسديد مباشرة لهذه المصارف.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه الظروف الأمنية والسياسية في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة

الجدول رقم /14/ من إعداد الباحث

ر.ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T	الدلالة
1	العقوبات الخارجية بحق الشخصيات والشركات السورية أدت إلى تعثر التسهيلات الممنوحة لهم	2.46	0.97	3.92	0.00

2	الحظر الخارجي المفروض على الشركات وحركة السلع والبضائع أدت إلى تأخر السداد والتعثر	2.40	0.93	4.58	0.00
3	اغلاق بعض المعابر الحدودية وخروج بعضها عن سيطرة الحكومة السورية أثرت بشكل سلبي على كافة أنواع الأنشطة	2.04	0.88	7.72	0.00
4	ارتباط العميل بعدة مشاريع خارج البلد وصعوبة العودة إلى سورية أثرت بشكل سلبي على نشاط العميل	2.54	0.93	3.50	0.00
5	هروب رؤوس الأموال للخارج بسبب تخوف العملاء من الظروف السياسية تؤدي إلى ضعف الائتمان	2.12	0.94	6.62	0.00
6	وقوع مستودعات العميل ضمن منطقة ساخنة وعدم القدرة إلى الوصول اليها تؤدي إلى تعثر العميل	1.78	0.76	11.30	0.00
7	تعرض منشأة ومستودعات العميل لاعمال النهب والتخريب تؤدي إلى تعثر العميل	1.78	0.68	12.71	0.00
8	نشر الشائعات والأخبار المتعلقة بالظروف الأمنية والسياسية تؤثر سلباً على السداد	2.10	0.76	8.34	0.00
9	عدم قدرة العمال الوصول إلى مكان العمل بسبب الظروف الأمنية وتوقف الاعمال	1.92	0.67	11.48	0.00
	المتوسط العام	2.13	0.84	7.80	0.00

يلاحظ من الجدول أعلاه:

إن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (1.78 – 2.54) هذه الأوساط جميعها أصغر من المتوسط المفترض (Test-Value =3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.00) أي أنهم موافقون أو موافقون بشدة على أن أثراً بالغ الأهمية تلعبه الظروف الأمنية والسياسية بمايتعلق بتعثر الديون.

كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية الرابعة بين (0.67 -0.97) وهذه القيم تشير إلى التجانس في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء منخفضاً نسبياً، وقد بلغ (2.13) وهو أصغر من المتوسط المفترض /3/ وهذا يمثل درجة تقدير مقبولة لإجابات أفراد العينة كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن الظروف الأمنية والسياسية لها أثر ذو دلالة احصائية وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T)المحسوبة والبالغة (7.8) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.00)

مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية العدم للعبارة الأولى (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)التي تقول **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه الظروف الأمنية والسياسية في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة وأن** محللي الائتمان يرون أن الأوضاع السياسية المتردية، والفلتان الأمني ببعض المناطق، وما ترتب

عليها أيضاًمن إغلاق للمعابر الحدودية أثَر بل ساهم وبشكل كبير على تفاقم مشكلة التعثر، وأثر على معدل السداد للمصارف.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه الظروف والقرارات الاقتصادية وتقلبات أسعار الصرف في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة

الجدول رقم /15/ من إعداد الباحث

ر.ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T	الدلالة
1	حالات التضخم الاقتصادي وعدم الاستقرار تؤثر سلباً على السداد	2.04	0.86	7.93	0.00
2	احتكار بعض المواد الاولية الداخلة بالصناعة والتحكم باسعارها وعدم القدرة على استيرادها مباشرة تؤثر سلباً على الاعمال وبالتالي القدرة على السداد	2.16	0.77	7.76	0.00
3	عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات وتعرضها للانخفاض بشكل متتابع تؤثر سلباً على السداد	2.14	0.90	6.73	0.00
4	عدم ملائمة السياسة الائتمانية للمصرف مع الأوضاع الاقتصادية تؤثر سلباً على الائتمان	2.18	0.75	7.76	0.00
5	درجة المنافسة التي يمر بها المنتج أو المشروع الذي يعمل فيه العميل	2.46	0.86	4.43	0.00
6	عدم ثبات أسعار الفائدة المستحقة على القروض يؤدي بالعميل إلى عدم سداد الأقساط المستحقة	2.68	0.91	2.48	0.017
7	تغير حجم الطلب على سلعة أو خدمات العميل المقترض يؤدي إلى عدم قدرته على السداد	2.28	0.81	6.29	0.00
8	الأثر المباشر للاعمال الحربية على البنى التحتية وتاثرها بشكل مباشر (كهربا - مياه) تؤثر سلباً على السداد	2.04	0.70	9.72	0.00
9	اضطرار العميل للاعتماد على مصادر بديلة للطاقة والمياه وزيادة النفقات تؤثر سلباً على السداد	2.12	0.75	8.34	0.00
	المتوسط العام	2.23	0.81	6.83	0.00

يلاحظ من الجدول أعلاه:

إن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (2.04 – 2.68) هذه الأوساط جميعها أصغر من المتوسط المفترض (Test-Value =3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.00) أي أنهم موافقون أو موافقون بشدة على أن الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية له الأثر الكبير على تعثر الديون في المصارف السورية الخاصة.

كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية الخامسة بين (0.70 -0.91) وهذه القيم تشير إلى التجانس في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

كذلك ان المتوسط الحسابي العام قد جاء منخفضاً نسبياً، وقد بلغ (2.23) وهو أصغر من المتوسط المفترض /3/ وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن لقرار التمويل والدراسة الائتمانية أثر ذو دلالة احصائية وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T) المحسوبة والبالغة (6.83) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.00) < (0.05)

مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية العدم للعبارة الأولى (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تقول **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه الظروف والقرارات الاقتصادية وتقلبات أسعار الصرف في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة وأن** محللي الائتمان يرون أن سوء الأحوال الاقتصادية وحالة التضخم التي تمر فيها سورية، هي من أهم الأسباب وأقواها في تفاقم مشكلة تعثر الديون .

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه القوانين والتشريعات الناظمة لسياسة النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي بمايتعلق بالديون المتعثرة ومعالجتها.

الجدول رقم /16/ من إعداد الباحث

ر.ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T	الدلالة
1	عدم مواكبة التشريعات للظروف الاقتصادية والأمنية التي تمر بها سورية تؤثر سلباً على الائتمان برمته	2.08	0.78	8.36	0.00
2	عدم سرعة ومرونة مصرف سورية المركزي والهيئات التابعة بإصدار قرارات تسهل عمل المصارف	2.08	0.85	7.62	0.00
3	عدم سرعة ومرونة المشرع بتشريع قوانين لتهيئة بيئة عمل مناسبة للعمل وحماية الأطراف حسني النية	2.02	0.59	11.77	0.00
4	كثرة الموافقات والتراخيص المطلوبة وتعقيد الإجراءات ببعض الحالات تؤثر سلباً على الائتمان	2.16	1.00	5.96	0.00
5	عدم فاعلية المراقب الداخلي (لمصرف سورية المركزي) والتزامه بمعايير التدقيق والمراقبة الدورية يؤثر سلباً على الائتمان	2.74	0.90	2.04	0.051
6	عدم التزام المصارف السورية الخاصة بقرارت مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف تشكيل مخصصات للديون المشكوك بتحصيلها	2.72	1.18	1.68	0.10
7	عدم التزام المصارف السورية الخاصة بتصنيف الديون التي تتوجب تصنيفها واعطائها المزيد من الوقت لعدة اعتبارات	2.52	1.18	2.87	0.01

8	عند جدولة الديون لاتقوم المصارف باستيفاء دفعة حسن نية (لاتقل عن 10% من مبلغ الدين) يؤثر سلباً على السداد	2.70	1.09	1.94	0.06
	المتوسط العام	2.38	0.95	8.36	0.03

يلاحظ من الجدول أعلاه:

إن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (2.02 – 2.74) هذه الأوساط جميعها أصغر من المتوسط المفترض (Test-Value =3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.03) أي أنهم موافقون أو موافقون بشدة على أن القوانين والتشريعات الناظمة لسياسة النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي تلعب دوراً هاماً ولها الأثر الكبير في تعثر الديون في المصارف السورية الخاصة.

كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية السادسة بين (0.59 – 1.18) وهذه القيم تشير إلى التجانس في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

كذلك إن المتوسط الحسابي العام قد جاء منخفضاً نسبياً، وقد بلغ (2.38) وهو أصغر من المتوسط المفترض /3/ وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن لقرار التمويل والدراسة الائتمانية أثر ذو دلالة احصائية وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T) المحسوبة والبالغة (8.36) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.03)< (0.05)

مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية العدم للعبارة الأولى (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تقول **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة بما يتعلق بالدور الذي تلعبه القوانين والتشريعات الناظمة لسياسة النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي بمايتعلق بالديون المتعثرة ومعالجتها وأن** محللي الائتمان يرون

- العبارة /5/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الموافقين وغير الموافقين على اعتبار أن عدم فاعلية المراقب الداخلي (لمصرف سورية المركزي) والتزامه بمعايير التدقيق والمراقبة الدورية يؤثر سلباً على الائتمان هي من الأسباب غير الدالة إحصائياً، عند مستوى معنوية (0.051) > (0.05)

ربما هذا يعود إلى كون المصارف الخاصة بسورية جميعها تلتزم بتعليمات مصرف سورية المركزي وخصوصاً مع وجدو لائحة يالعقوبات والغرامات يمكن تصنيفها بالقاسية في حال وجود

أي مخالفة لهذه التعليمات تطال المدراء العامين للمصارف حتى أعضاء ورئساء مجالس الإدارة تصل إلى حد الغرامات المالية الكبيرة والاقالة.

- العبارة /8/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الموافقين وغير الموافقين على اعتبار أنه عند جدولة الديون لاتقوم المصارف باستيفاء دفعة حسن نية (لاتقل عن 10% من مبلغ الدين) يؤثر سلباً على السداد هي من الأسباب غير الدالة إحصائياً، عند مستوى معنوية $(0.05) <(0.06)$

ربما هذا يعود إلى أن هناك التزام من قبل المصارف السورية الخاصة بمايتعلق بتعليمات وقرارات سلطة النقد والتسليف بشكل عام، وبشكل خاص بما يتعلق بتشكيل المخصصات لمواجهة التعثر، ودفعة حسن النية (10%) عند إجراء الجدولة.

النتائج التي تم التوصل إليها:

- الديون المتعثرة في سورية ظاهرة لايمكن تجنبها نهائياً، ولكن يمكن التقليل من حجمها ومن الضروري التعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان.
- أسباب التعثر ونشوءه بصفة عامة ترجع إلى منشئين:

أ. منشأ داخلي يتعلق بالمصرف وسياسته الائتمانية متمثلة بالآتي:

- إلى القرار الائتماني والسياسة الائتمانية في منح التسهيلات حيث أن عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة يؤدي إلى القرار الخاطئ ويسبب خسارة كبيرة للبنك:
- ففي حالة الموافقة على منح التسهيلات؛ النتيجة هيعدم السداد وبالتالي تعثر تلك التسهيلات،
- وفي حالة الرفض يكون هناك فقدان لفرصة الكسب والنتيجة أيضا خسارة، لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة تحليل وافية لجعل المخاطر عند حدها الأدنى والكشف المبكر لتعثر التسهيلات يساعد في الحد من آثارها.
- عدم زيارة المشاريع المنوي تمويلها قبل منح التسهيلات وبعدها، وعدم الاطلاع عن كثب على وضع العميل.
- تكتفي بعض المصارف بالضمان المقدم فقط (عقارية – شخصية...) ولا تأخذ بالاعتبار الغرض من تقديم التسهيلات، ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع العميل وهذا يدلل على أهمية الضمانات المقدم بالنسبة للاستراتيجيات المتبعة في هذه المصارف؛ فهو خط الدفاع

الأول في حالة عجز العميل عن السداد، وهي من أحد أسباب التعثر وإن تمكن المصرف من التنفيذ على العميل وتسييل الضمانة واسترداد حقوقه.

- بعض العملاء يقومون بتقديم بيانات مالية غير مدققة حسب الأصول، وإن كانت مستوفية الشروط من الناحية الشكلية، مما يؤدي بالمصارف إلى عدم الاستفادة الحقيقية من تحليل هذه البيانات وعدم إمكانية الاعتماد حسب الأصول و قد تؤول بمشاريعهم بالنهاية إلى خسارة تؤدي بهم إلى الإفلاس، وبالتالي عدم تسديد الديون للمصرف.

ب. الظروف الخارجية المحيطة:

- الظروف الأمنية السيئة وعدم الاستقرار تؤدي إلى خسارات مباشرة تطال العميل ومنشآته وعماله، أوتؤدي إلى فقدان أهم الطرق أو المعابر الرئيسة لحركة وتدفق البضائع. بالاضافة إلى الأثر المباشر للأعمال الحربية على البنى التحتية (كهربا - مياه) .
- الظروف السياسية والتقلبات تؤدي إلى عدم الاستقرار العام وصدور قرارت لحظية أو متسرعة تضر بشكل أو بآخر بالصناعة أو التجارة أو بالاستيراد والتصدير، بالاضافة للعقوبات التي تطال بعض الشخصيات السورية وتجميد الحسابات المصرفية وإيقاف الحوالات المالية (بالدولار..) والحظر على استيراد بعض المواد الرئيسة الداخلة بالصناعات.
- الظروف الاقتصادية كان أهمها بالأزمة التي تمر بها سورية حالات التضخم الاقتصادي والاحتكار الذي قام به بعض التجار وعدم استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات وتعرضها للانخفاض بشكل متتابع واضطرار العميل للاعتماد على مصادر بديلة للطاقة والمياه ضمن المصانع وحتى الورشات الصغيرة وزيادة النفقات التي أثرت على ملاءة العميل وايراداته وانعكست سلباً على السداد.

ثانياً: التوصيات:

أولاً: على صعيد القرار الائتماني:

1- ضرورة القيام بزيارات ميدانية للمشاريع المنوي تمويلها قبل منح التسهيلات للعملاء، وذلك للاطلاع عن قرب على الوضع الحقيقي للمشروع ومدى استمراريته، وجدواه وللكشف المبكر عن تعثر الديون من خلال المؤشرات التي تتضح لهم.

2- أن تولي المصارف الاهتمام الكافي بالغرض من تقديم التسهيلات الائتمانية للعميل، ومعرفة الهدف المنوي تحقيقه حتى يكون المصرف على بينة مسبقة عن نية العميل وقدرته على توليد الأرباح من المشروع ومن ثم تسديد الديون، وعدم الاكتفاء بالضمان المقدم فقط، وعدم ادخال الأموال المقترضة ضمن أعمال ومضاربات وتجارة غير مشروعة تدر عليه مزيداً من الأرباح، كما حصل خلال الأزمة في سورية عند انخفاض سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية واقدام بعض العملاء على شراء الدولار في السوق الغير النظامية من أموال حصلوا عليها من تمويلات مصرفية واعادة بيعها محققين أرباحاً كبيرة، حيث أدت هذه الممارسات إلى انخفاض قيمة الليرة السورية بشكل كبير وأضرت بالاقتصاد الوطني ككل.

3- الاهتمام من قبل مانحي الائتمان بعدم السماح للعميل استخدام أموال التسهيلات دفعة واحدة ومراقبة وضع العميل المالي.

4- التركيز على العميل الجيد والملاءة الجيدة، والاهتمام بالقوائم المالية المدققة حسب الأصول

5- منح العميل الذي تعرض للتعثر بسبب ظروف معينة فرصة أخرى لمحاولة استرداد مركزه المالي، ومساعدته بجدولة مديونيته.

6- التركيز على الدراسة الائتمانية والجدوى الاقتصادية لمشروع العميل الممول أو للملاءة المالية وشخصية العميل وسمعته المالية بالدرجة الأولى قبل التركيز على الضمانات المقدمة وكفايتها لتسديد المديونية المترتبة على العميل في حال التعثر.

ثانياً: في مجال الضمانات المصرفية:

1- عدم السماح للسيارات المرهونة لصالح المصارف الخاصة بمغادرة البلاد قبل الحصول على موافقة من هذه المصارف؛ لمنع تهريب السيارات موضوع الرهن وبيعها بطرق غير شرعية خارج القطر وعدم تمكن المصارف في حال تعثر العميل من حجزها وبيعها بالمزاد العلني حسب الأصول.

2- التزام المصارف الخاصة بالتوجيهات الصادرة من سلطة النقد والتسليف الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية، مع الاهتمام بالنواحي المتعلقة بالتمويل وشروطه والضمانات المصرفية المقبولة.

3- الضمانات الجيدة هي ركيزة أساسية في عملية الائتمان حيث يمكن الرجوع إليها عند تعثر العميل وعدم قدرته على السداد، لذلك يجب أن تتعامل المصارف الخاصة في سورية بالضمانات الجيدة عند تقديم التسهيلات.

4- على المصارف الخاصة أن تسمي مندوباً لها يقوم بنفسه باستخراج الوثائق الحكومية المتعلقة بالعقار أوالمتجر (بيان قيد عقاري – ملكية – قيد مركبة...) قبل وبعد عملية وضع اشارة التأمين لصالح المصارف درءاً لأي محاولة تضليل قد يعمد إليها العميل لتحريف الحقائق المتعلقة بالعقار أو المتجر.

5- ضرورة اعتماد سجل متاجر على غرار السجل العقاري ويملك ذات القوة الثبوتية ومتاح للاطلاع ويصدر عن جهة حكومية واحدة بجميع المحافظات وبشكل مؤتمت بحيث تسجل فيه جميع الوقوعات المتعلقة بالمتاجر مع الرقم الضريبي والبيانات المالية الأخرى (عن طريق الربط الشبكي) وتظهر فيه جميع البيانات الضرورية لتتمكن المصارف من دراستها حسب الأصول عند منح التسهيلات و اتخاذ المتجر كضمانة.

ثالثاً: في مجال الكوادر المصرفية:

1. توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والقررات الجديدة، والاتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها المعايير الدولية، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من إجراء التقييمات بشكل دقيق.
2. مراعاة الدقة في اختيار العاملين في المجال المصرفي وضرورة الاهتمام ببرامج التدريب والتطوير كماً ونوعاً، وزيادة مستوى تأهيل العاملين بالمصارف وخصوصا في مجال الائتمان وإدارة المخاطر وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة.

3. بالمقابل يلزم لذلك ضرورة تحسين أوضاع العاملين بالمصارف لتحفيزهم على العمل، وتحسين أوضاعهم المالية ومنحهم مكافآت تستند لتقييم الأداء والإنجاز وتخفف من دوران العمالة وتزيد الولاء للمصارف التي يعملون بها.

رابعاً: في مجال الرقابة:

تفعيل دور الرقابة نظراً لأهميتها وذلك على النحو التالي:

أ. **الرقابة الداخلية** من خلال المدققين الداخليين، حيث يكون مدقق داخلي في كل فرع والعمل بروح الفريق، كون المدقق صمام الأمان من حيث متابعة الالتزام بإجراءات العمل المصرفي وتعليمات الإدارة.

ب. **الرقابة الخارجية** وذلك من خلال مدقق البنك الخارجي ومراقب مصرف سورية المركزي.

خامساً: التوصيات المتعلقة بالجهات المعنية بالعمل المصرفي والتشريعات والقوانين ذات الصلة:

- القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية وتأثراً بشكل عام بالأوضاع الحالية في سورية السياسية والأمنية والاقتصادية ومن دون بيئة عمل مستقرة أمنياً وسياسياً ستزيد مشكلة الديون المتعثرة تفاقماً وستزيد من إحجام المصارف عن تمويل المشاريع التي تعطي مؤشراتها أن موقعها على سبيل المثال ضمن منطقة غير آمنة أو من المحتمل أن تتعرض لأعمال عسكرية حربية ولن يستطيع العمال من الوصول إلى مكان العمل أو إلى مستودعات العميل.
- ومن هنا يبرز دور الحكومة وجميع القطاعات والفعاليات والمعنيين بالعمل المصرفي إلى:

1. تحسين الواقع الأمني الذي سينعكس ايجاباً وستكون نتائجه ملحوظة على المستويات كافة. وتهيئة بيئة عمل مستقرة والمناخ المشجع والملائم لجذب الاستثمار وإعادة الاعمار وبالتالي جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية وحتى الأجنبية التي ستساهم بشكل كبير بإعادة العجلة الاقتصادية لوضعها الطبيعي. ومن دون تحقيق الأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي لن تكون لأية إجراءات أخرى أي فعالية.
2. القوانين الناظمة والتشريعات الحالية لاتتمتع بالسرعة والمرونة الكافية لمواكبة التطورات الحاصلة في سورية وعلى جميع الأصعدة، بالاضافة لكونها تقيد إلى حد كبير حركة الاستيراد والتصدير وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية والتي هي عصب التمويل والعمل

المصرفي، فمن الضروري بالفترة الحالية أن تبدي القوانين والقرارات مرونة أكبر، وتخف القيود عن المواد المسموح باستيرادها والتعامل بها لكي لاتكون سبباً مباشراً أوغير مباشراً للتعثر، بحيث تزيد حجم الأعمال وتزيد من المجالات الممكن الاستثمار بها وبالتالي مزيد من الايرادات والأرباح ولكافة الأطراف، بالاضافة لدور هذه التشريعات بمنع أي نوع من المماطلة أو من الحماية للأطراف سيئي النية بالتعامل المصرفي.

3. دور مصرف سورية المركزي بالمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، ودوره أيضاً بتهيئة بيئة عمل مناسبة للمصارف تحد قدر الإمكان من إصدار قرارات متضاربة أو تضعف الثقة بالتعاملات المصرفية:

على سبيل المثال القرارات المتعلقة بالاستيراد وتعهدات التصدير - والحوالات الخارجية - منح القروض (خلال الفترة السابقة صدر قرار بالسماح بتمويل السيارات ضمن ضوابط محددة بعد أن توقفت المصارف عن تمويل السيارات ثم مالبث مصرف سورية المركزي بفترة وجيزة أن قام بإلغاء القرار السابق القاضي بالمنح والتريث لحين صدور تعليمات جديدة).

4. أن تولي الوزارات وجميع الجهات الحكومية اهتمامها الأكبر لمساعدة المصارف بتحصيل حقوقها وبالسرعة المطلوبة حيث تحقق بذلك نتيجتين هامتين:

أ. تحصيل حقوق المصرف وحقوق المساهمين والتقليل من الخسائر.

ب. ردع بعض العملاء (سيئي النية) الذين يعتقدون أن المصرف لن يتمكن من التنفيذ عليهم بالسرعة والشكل المطلوب، وبالتالي لن يتمكن العميل من المماطلة وكسب الوقت ولن يتمكن من القيام بأي ممارسات تساعده في التأخير بالسداد تحقيقا لمكاسب غير مشروعة.

خاتمة:

إن قضية تعثر التسهيلات المصرفية في سوريا بشكل عام وبظل الأزمة الحالية بشكل خاص من أخطر المشاكل التي تتعرض لها المصارف والقطاع المصرفي في سورية، لما تسببه من

اختلالات في موازينه وتفوت عليه الفرص لاستثمار هذه الأموال حيث تضعه في أوضاع وظروف حرجة توجب عليه زيادة مخصصاته وتوظيف عدد أكبر من الموظفين لمتابعة هذه القضايا وإيجاد الحلول. لذا يتوجب على هذه المصارف أن تهتم بشكل كبير بالتمويل قبل منحه وبعد المنح وأن يدرس موضوع التعثر وعدم السداد من كل جوانبه حتى تتمكن المصارف من تفادي حدوث أي أزمة تعيق نشاطه المصرفي، وتقف حجر عثرة أمام قيامه بأهم وظائفه والمتمثلة في تقديم التسهيلات الائتمانية.

المراجع والملاحق

قائمة المراجـــــــــــع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إرشيد، عبد المعطي؛ جودة محفوظ.1999 **"إدارة الائتمان "**،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى – عمان، الأردن
2. الحمزاوي، محمد كمال خليل. 1994 **"اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان وأهم محدداتها،"** منشأة المعارف، الإسكندرية ،مصر
3. الحمزاوي، محمد كمال خليل. 2000 إقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية، ط2، مصر
4. الخضيري ، محسن. 1996 **" الديون المتعثرة الظاهرة.. الأسباب..العلاج "**، مصر الجديدة، ايتراك للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، مصر
5. الخضيري ،محسن . 1987 **"الائتمان المصرفي "**، القاهرة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر.
6. الزبيدي، حمزة محمود. 2002 " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني "، دار الوراق للنشر، عمان الأردن.
7. النجار، فايق جبر.1997 **" التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات "**مطبعة بنك الإسكان، الأردن.
8. حماد، طارق عبد العال .1999 **" تقيم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة،"** دارالجامعية، الإسكندرية، مصر.
9. حنفي، عبد الغفار،عبد السلام أبو قحاف، 2000 **"إدارة البنوك و تطبيقاتها"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعة الاولى، مصر.
10. عبد الله، خالد أمين. 1998 **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الاولى، الأردن.
11. لطرش، الطاهر. 2005 **" تقنيات البنوك "**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر.
12. هندي، منير ابراهيم. 2000 **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

:ب. الرسائل العلمية

1. الخزرجي، سميرة حسين. 2004 **" مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف"** بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي. العراق.
2. النويري، إيمان علي مساعد. 2010، **التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان،** بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. الواكد، ماهر. 2000 **" الديون المتعثر معالجات متقدمة "**، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد التاسع عشر. الأردن

4. بن شنة، فاطمة. 2009 **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
5. حسين، ياسر عبدالحميد.2008 **دور التحليل المالي في صنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر** -دراسة تطبيقية على عينة من البنوك اليمنية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص مصارف غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الأردنية فرع صنعاء، الأردن.
6. ربابعة، احمدعمر. 2003 **استخدام التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الأردنية** بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
7. زايدة، دعاء محمد. 2006 **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني " دراسة تطبيقية"**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
8. صباح، سالم. 2004 **"الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الفلسطيني بين الواقع والآفاق"** إطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية في ضوء التجربة الدولية رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، السودان.
9. عادل، هبال. 2011 **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
10. عليش، فاطمة؛ عبدالماجد. 2002 **تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي** بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
11. عمر، برهان. 2003 "**التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب**"، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية فلسطين رسالة ماجستير، مكتبة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ج. المقالات والمجلات العلمية:

1. المندلسي، ناجي. 2002 **" مشكلة تعثر الديون "**، نشرة المصارف الليبية، الصفحة الالكترونية **www.abdulmalek.com/abdul/user**
2. العربيد، نضال. 2007 **" دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 23 العدد الثاني، سورية.
3. المومني، منذر طلال. 2000 **" التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية "** دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد السادس.
4. جمال أبو عبيد، 2003 **إدارة القروض المصرفية غير العاملة، محاضرة، الأكاديمية العربية للعلوم** المالية والمصرفية، الأردن.
5. حسين، محمود. 1998 دورة التسهيلات المصرفية – 1998/02/21- 1998/2/25 معهد الدراسات المصرفية، عمان.

6. مجلة البنوك في فلسطين، آذار- 2003 **" التعثر المالي، أسبابه وآثاره "**، قسم الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الحادي والعشرين.
7. عبد المطلب عبد الحميد، 2003 . **تحديات آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات**، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 02 ، المجلد 21، مصر.
8. عبد المطلب عبد الحميد، 2000. **البنوك الشاملة و ادارتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة – مصر.

د. المواقع الالكترونية:

1. موقع مصرف سورية المركزي http://cb.gov.sy/ar
2. موقع بنك البركة http://www.albaraka.com/ar

ه. قوانين ومراسيم تشريعية:

1. القانون المدني السوري.
2. المرسوم التشريعي 35 لعام 2005 إحداث المصارف الإسلامية.
3. قانون التجارة السوري رقم 2007/33.
4. قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 وتعديلاته الصادرة بالمرسوم رقم 21 لعام 2011.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

1. Bonin & Huang.y, (2001), dealing with the bad loans of the Chinese banks, department of economics, Wesleyan university.
2. Camp, Lawrence, 2004, "Problem Loan Management Loan Workout for the Palestinian Banker" FMI May 2004.
3. Tracey, M. (2011), "The Impact of Non-performing Loans on Loan Growth: An Econometric Case Study of Jamaica and Trinidad and Tobago", Financial Stability Department, Bank of Jamaica.
4. Vogiazas & nikoladou, (2011), investing the determinations of nonperforming loans in the Romanian banking system, research article, economic research international ,vol 2011, article ID 214689, pages

الملاحق

الاستبيان:

سيدي/سيدتي

لقد تم تصميم هذا الاستبيان من قبل الباحث لمعرفة آراء المبحوثين تجاه الديون المتعثرة بالمصارف السورية الخاصة.
يتوقع ان لا يستغرق اكمال هذا الاستبيان أكثر من خمسة عشر دقيقة ولا حاجة لكتابة اسمك و يرجى الاجابة حسب ما يتبادر إلى تفكيرك أولا حيث لا توجد اجابة خاطئة أو صحيحة.

الجنس	**ذكر**		**أنثى**			
العمر	20-28		29-39		40 ومافوق	
المؤهل العلمي	ثانوية عامة		جامعة		ماجستير / دكتوراه	
المنصب الوظيفي	موظف		مشرف		مدير	

أ.	لقرار التمويل والدراسة الائتمانية دور في تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة					
ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم توفر بيانات مالية حقيقية ومدققة حسب الأصول					
2	سوء التحليل الائتماني للبيانات والنسب المالية عند إعداد المذكرة الائتمانية واتخاذ قرار المنح					
3	اعتماد الدراسة الائتمانية على الضمانات المقدمة دون الاهتمام الكامل بالغرض من منح الائتمان					
4	عدم مراجعة مركزية المخاطر وتعاملات العميل مع بقية المصارف قبل وبعد قرار المنح					
5	عدم الاهتمام الكافي بالمخاطر الحالية والمحتملة والنظر إلى الربح فقط					
6	عدم وجود سياسة ائتمانية متكاملة أو نقصها وافتقارها للتحديث					
7	عدم التزام محللي الائتمان وموظفي التمويل بالسياسات والمعايير الخاصة بالائتمان					

8	استعمال التسهيلات لغير الغرض الممنوح من أجله التمويل					
9	قرار منح التسهيلات تم على أسس واعتبارات شخصية					
10	اهمال اجراء الزيارات الدورية لمشروع العميل بعد منح التسهيلات الائتمانية					
11	اهمال المراجعة الدورية لحركة حساب العميل لدى المصرف					

ب.	أثراعتماد الضمانات المقدمة من العملاء على تعثر التمويل					
ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقديم التسهيلات على بياض أو دون الحصول على ضمانات كافية					
2	ضعف الدراسة الفنية والقانونية والاهتمام الكافي بالصحيفة والإشارات الموضوعة على العقار أو المتجر					
3	عدم التزام المخمن العقاري بالسياسات والمعايير الخاصة بالتخمين					
4	عدم اجراء تخمين دوري للعقار أو المتجر موضوع الضمان					
5	اهمال حساسية منطقة نشاط العميل أو مكان الضمانة (منطقة يرجح تحولها لمنطقة ساخنة)					
6	إهمال إجراء دراسة حقيقية للملاءة المالية للكفيل					
7	اغفال الموظف المسؤول دراسة الضمانات بعد تقديمها لجهة المفوض بالتوقيع عن العميل، والصلاحيات و مصادقات الجهات المعنية					

ج.	أثر المشروع الممول ونوعه في تعثر التسهيلات الائتمانية					
ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المشاريع طويلة الأجل الأقل تعثراً في ظل الأزمة					
2	المشاريع قصيرة الأجل الأكثر تعثراً في ظل الأزمة					

3	المشروع الصناعي هو المشروع الأكثر تعثراً في ظل الأزمة					
4	المشروع التجاري هو المشروع الأقل تعثراً في ظل الأزمة					
5	قروض السيارات هي الأكثر تعثراً وتأخيراً بالسداد من حيث عدد القروض المتعثرة					

د.	الأثر الذي تلعبه الظروف الأمنية والسياسية					
ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	العقوبات الخارجية بحق الشخصيات والشركات السورية أدت إلى تعثر التسهيلات الممنوحة لهم					
2	الحظر الخارجي المفروض على الشركات وحركة السلع والبضائع أدت إلى تأخر السداد والتعثر					
3	اغلاق بعض المعابر الحدودية وخروج بعضها عن سيطرة الحكومة السورية أثرت بشكل سلبي على كافة أنواع الأنشطة					
4	ارتباط العميل بعدة مشاريع خارج البلد وصعوبة العودة إلى سورية أثرت بشكل سلبي على نشاط العميل					
5	هروب رؤوس الأموال للخارج بسبب تخوف العملاء من الظروف السياسية تؤدي إلى ضعف الائتمان					
6	وقوع مستودعات العميل ضمن منطقة ساخنة وعدم القدرة إلى الوصول اليها تؤدي إلى تعثر العميل					
7	تعرض منشأة ومستودعات العميل لاعمال النهب والتخريب تؤدي إلى تعثر العميل					
8	نشر الشائعات والأخبار المتعلقة بالظروف الأمنية والسياسية تؤثر سلباً على السداد					
9	عدم قدرة العمال الوصول إلى مكان العمل بسبب الظروف الأمنية وتوقف الاعمال					

ه.	الأثر الذي تلعبه الظروف الاقتصادية					
ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	حالات التضخم الاقتصادي وعدم الاستقرار تؤثر سلباً على السداد					
2	احتكار بعض المواد الاولية الداخلة بالصناعة والتحكم باسعارها وعدم القدرة على استيرادها مباشرة تؤثر سلباً على الاعمال وبالتالي القدرة على السداد					
3	عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات وتعرضها للانخفاض بشكل متتابع تؤثر سلباً على السداد					
4	عدم ملائمة السياسة الائتمانية للمصرف مع الأوضاع الاقتصادية تؤثر سلباً على الائتمان					
5	درجة المنافسة التي يمر بها المنتج أو المشروع الذي يعمل فيه العميل					
6	عدم ثبات أسعار الفائدة المستحقة على القروض يؤدي بالعميل إلى عدم سداد الأقساط المستحقة					
7	تغير حجم الطلب على سلعة أو خدمات العميل المقترض يؤدي إلى عدم قدرته على السداد					
8	الأثر المباشر للاعمال الحربية على البنى التحتية وتاثرها بشكل مباشر (كهربا - مياه) تؤثر سلباً على السداد					
9	اضطرار العميل للاعتماد على مصادر بديلة للطاقة والمياه وزيادة النفقات تؤثر سلباً على السداد					

و.	الأثر الذي تلعبه القوانين والتشريعات الناظمة لسياسة النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي					
ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم مواكبة التشريعات للظروف الاقتصادية والأمنية التي تمر بها سورية تؤثر سلباً على الائتمان برمته					

2	عدم سرعة ومرونة مصرف سورية المركزي والهيئات التابعة بإصدار قرارات تسهل عمل المصارف					
3	عدم سرعة ومرونة المشرع بتشريع قوانين لتهيئة بيئة عمل مناسبة للعمل وحماية الأطراف حسني النية					
4	كثرة الموافقات والتراخيص المطلوبة وتعقيد الإجراءات ببعض الحالات تؤثر سلباً على الائتمان					
5	عدم فاعلية المراقب الداخلي (لمصرف سورية المركزي) والتزامه بمعايير التدقيق والمراقبة الدورية يؤثر سلباً على الائتمان					
6	عدم التزام المصارف السورية الخاصة بقرارت مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف تشكيل مخصصات للديون المشكوك بتحصيلها					
7	عدم التزام المصارف السورية الخاصة بتصنيف الديون التي تتوجب تصنيفها واعطائها المزيد من الوقت لعدة اعتبارات					
8	عند جدولة الديون لاتقوم المصارف باستيفاء دفعة حسن نية (لاتقل عن 10% من مبلغ الدين) يؤثر سلباً على السداد					

من منشورات مصرف سورية المركزي 2017

زاد التسليف 39% بين 2011 و 2016 (القيم مليار ليرة سورية)

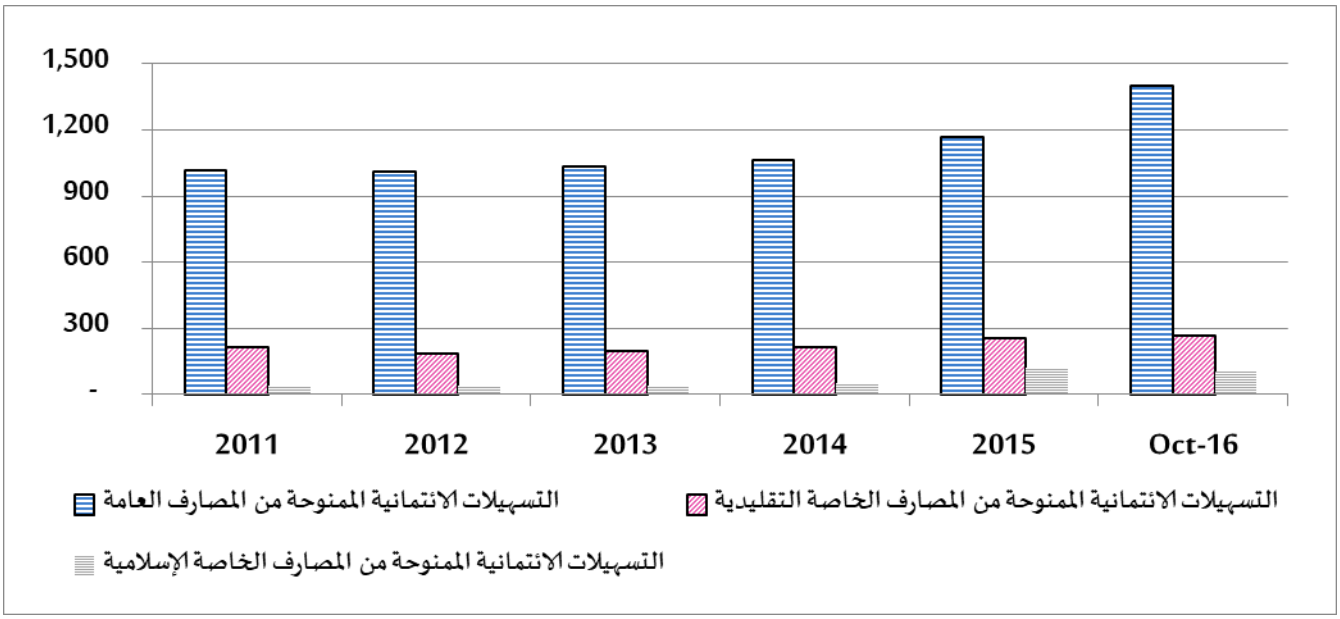

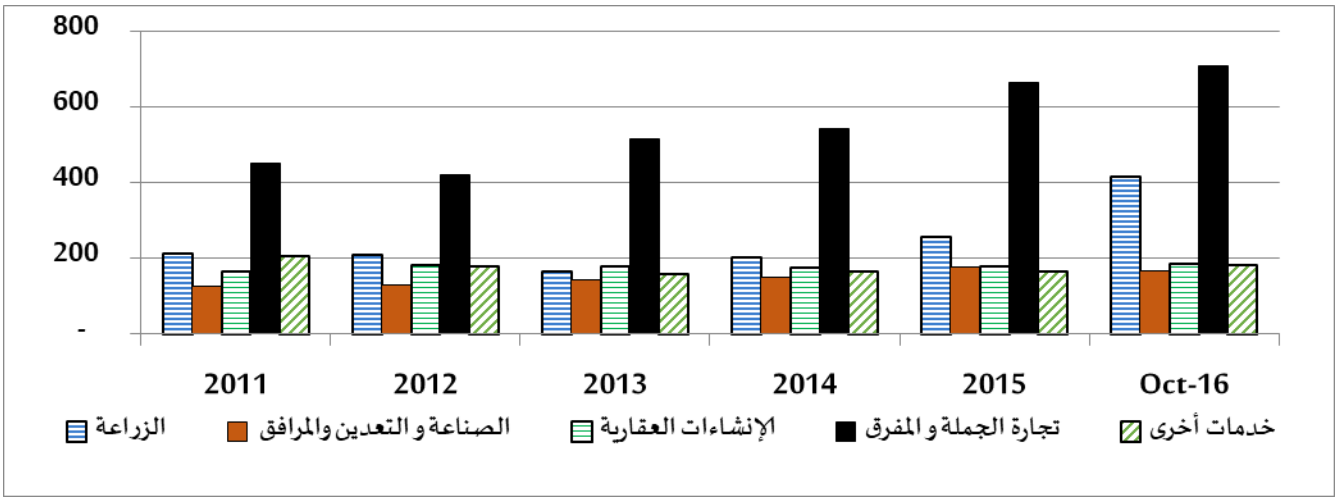

تضاعفت الودائع والموجودات (مليار ليرة سورية) عما كانت عليه في 2011

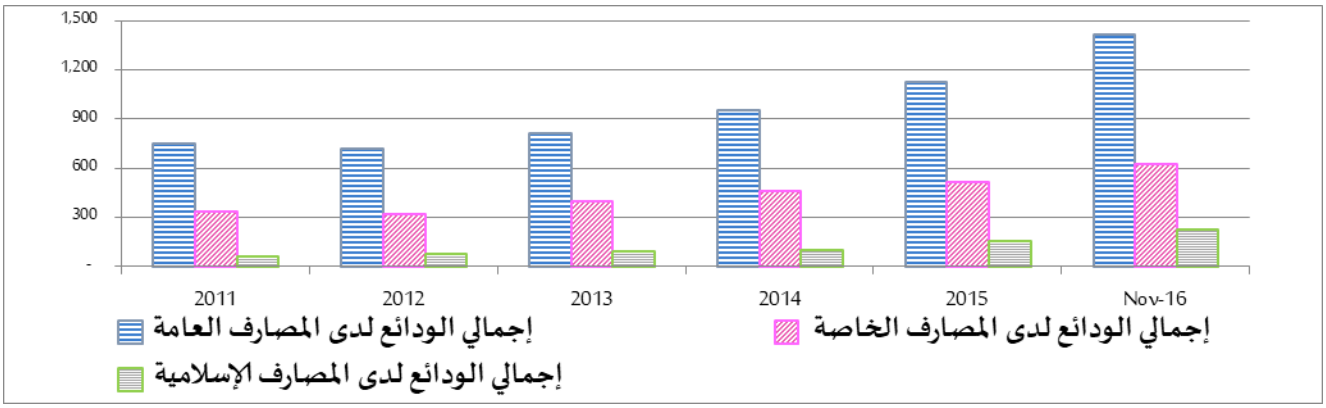

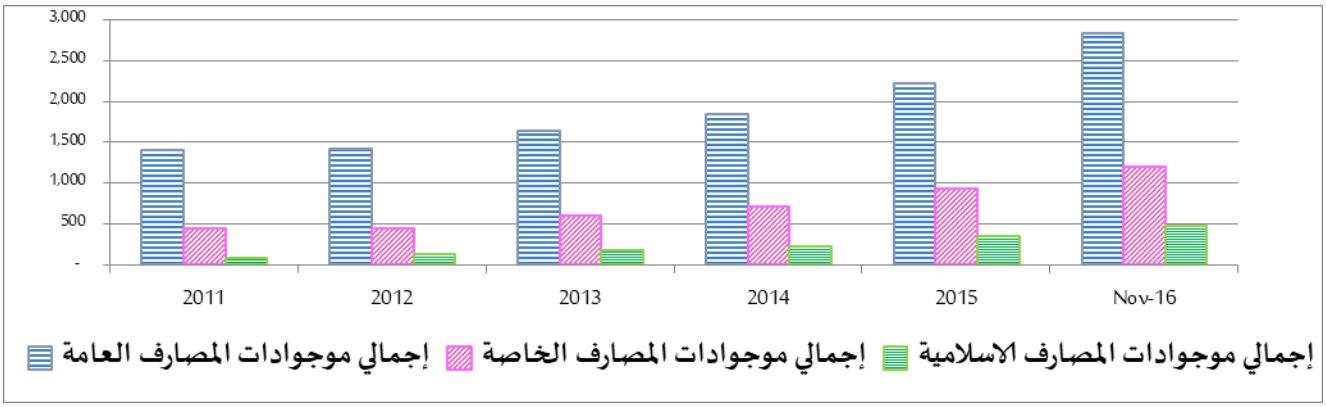

تطورمعدل التضخم

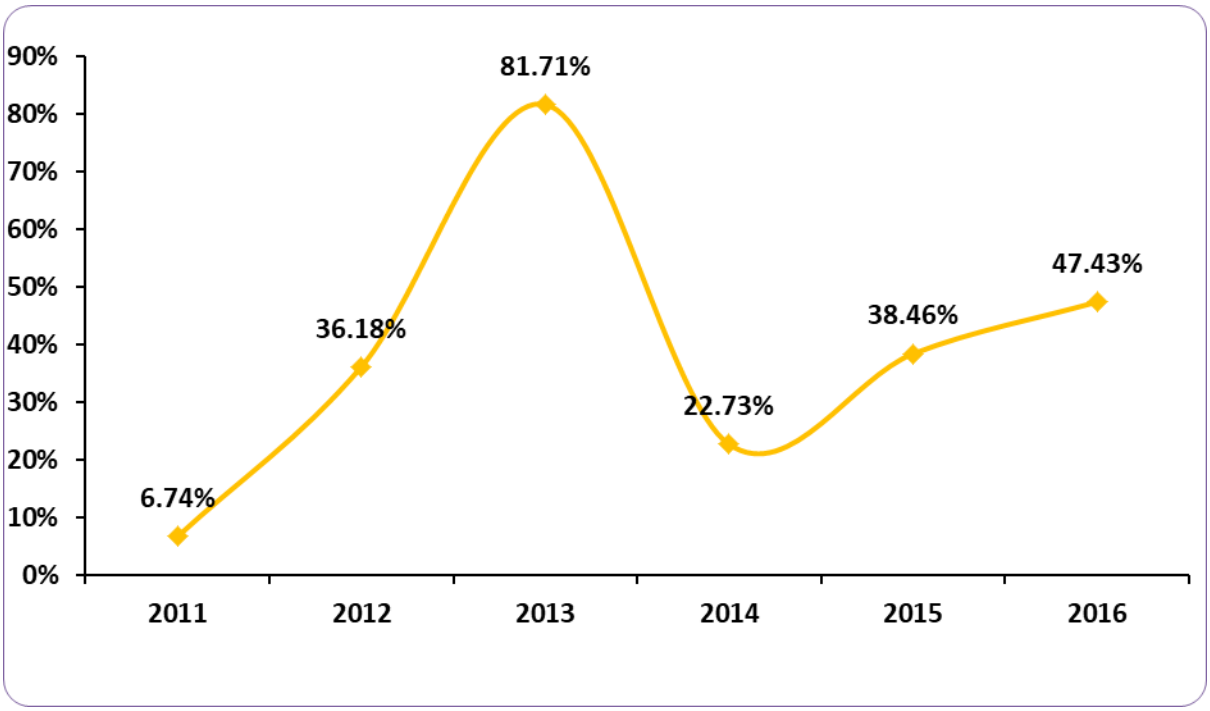
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
81.71%
36.18%
47.43%
38.46%
22.73%
6.74%
2011
2012
2013
2014
2015
2016

انتهى